المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

19/03/2015

أزمة سياسية تلوح في الأفق: المعـــــارضة تتجه إلى مقاطعـة الانـتـخابات...

عندما يقترب موعد الانتخابات تجتمع الأغلبية والمعارضة بتدخل من وزارة الداخلية، للتوافق حول تاريخ ويوم الاقتراع، والتغييرات المحدثة على الخريطة الترابية والدوائر الانتخابية، وهو عرف جرى العمل به في السابق، لكن لأول مرة تقود الحكومة المبادرة وترسم لوحدها مشاريع القوانين التنظيمية، وتضع جدولة للانتخابات، كما تعد لتقسيم ترابي من جانب واحد، وهي إجراءات أغضبت المعارضة، ودفعتها إلى الانسحاب من لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة، ورفعت تظلمها إلى وزير الداخلية محمد حصاد، حيث تلوح أزمة سياسية في الأفق يمكن أن تؤثر على موعد إجراء الانتخابات الجماعية المحددة في شهر شتنبر المقبل...فما هي خبايا شد الحبل بين الأغلبية والمعارضة؟ وما هي السيناريوهات المحتملة لهذا النزاع؟

مصطفى الخلفي

بات الحديث مقتصرا في الآونة الأخيرة على سيناريوهين اثنين لا مفر من أحدهما.
«السيناريو الأول»: تأجيل الانتخابات عن موعدها
«السيناريو الثاني»: مقاطعة الانتخابات

أرشيف

المعارضة تنسحب من المشاورات بعد انفراد بن كيران بالقرارات الانتخابية

4582/10

علل البرلماني محمد صبحي في تصريح لـ "المشعل" قرار انسحاب فرق المعارضة لعدم إشراكهم من قبل الحكومة في الإعداد لمشاريع القوانين المتعلقة بالانتخابات، وللتعبير عن رفضهم لإجراء الاقتراع يوم الجمعة، حيث تستغل شعيرة الصلاة الجماعية لاستقطاب شريحة من المصوتين من لدن طرف بعينه. وأضاف البرلماني صبحي أن الحكومة مطالبة بإشراك المعارضة في جميع القوانين الانتخابية إن «أرادوا نزاهة وشفافية هذا الاستحقاق»، وصرح إدريس لشكر لـ "المشعل" بأن المعارضة أعلنت انسحابها من أشغال اللجنة، بناء على معطيات واقعية ضمنتها في بلاغ صدر باسم أربعة أحزاب هي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال والأصالة والمعاصرة والاتحاد الدستوري، وأنه لن يضيف شيئا عما ورد في البلاغ، وهو نفس ما ردده محمد لبيض الأمين العام للاتحاد الدستوري في تصريح لـ "المشعل"، مؤكدا أن بلاغ المعارضة كان واضحا في سرد أسباب الانسحاب.

خلال اجتماع لجنة الداخلية طلب لشكر نقطة نظام، دعا عبرها محمد حصاد وزير الداخلية إلى توضيح مطالب المعارضة التي تقدمت بها ولم تجد لها جوابا، بل لم يؤخذ بأي منها عند الإعداد للقوانين التنظيمية الخاصة بالانتخابات، معلنا انسحاب المعارضة من الاجتماع إذا لم تؤخذ مطالبها بعين الاعتبار، تماشيا مع الدور الذي منحه لها الدستور الجديد.. وذكر محمد صبحي المنتمي لحزب الاستقلال أن محور الخلاف يتركز في نقاط أساسية هي

• أولا عدم جواب الحكومة على مذكرة المعارضة حول الانتخابات، حيث لم تؤخذ تعديلاتها بعين الاعتبار.

• ثانيا: توقيع رئيس الحكومة على تاريخ الانتخابات دون مشاورة مع أحزاب المعارضة، إذ جرت العادة أن يستشير رئيس الحكومة جميع الأحزاب في الموضوع، لكن بن كيران وقع منفردا على يوم الجمعة لإجراء الاقتراع، واعتبرت المعارضة أن يوم الجمعة حسب ما ينص عليه ظهير ملكي يوم للعبادة، «ونحن لا نريد أن نخلط الدين بالسياسة».

• ثالثا: رفض مقترح الحكومة القاضي بتقليص عدد القاطعات في البيضاء من 16 إلى 8 مقاطعات، والتدخل في التقطيع الترابي لكل من مدينتي الرباط وسلا، وأكدت أحزاب المعارضة أن هذا التقسيم لا بد أن يهم جميع المدن دون استثناء.

وهو الرفض الذي دفع وزير الداخلية إلى عقد لقاء عاجل في اليوم الموالي للانسحاب، لكبح النزاع بين الأغلبية والمعارضة، ووضع حد لأزمة سياسية تلوح في الأفق، فما الذي خرج به الاجتماع؟

بن كيران في مبارق جديد

حصاد يغلب المقاربة التشاركية في حواره مع المعارضة وأطراف في الحكومة تصعد

4582/10

حصاد خصاد ومشاورات النفس الأخير

ما إن اندلعت بوادر أزمة سياسية مع انسحاب المعارضة من لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة، والذي كان مخصصا لتقديم ومناقشة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، حتى دخل محمد حصاد على الخط، واجتمع بأحزاب المعارضة، حيث صدر بلاغ وزارة الداخلية يعلن أن الاجتماع «تناول بالبحث المستفيض مختلف الجوانب المرتبطة بإنجاح عملية الاستحقاقات الانتخابية المقبلة»، وبعد الإنصات لكل المؤاخذات والتحفظات التي تم بسطها بتفصيل من طرف قيادات أحزاب المعارضة، جدد حصاد تأكيده «على توفير كافة الضمانات القانونية والشروط المادية والإدارية لإنجاح الاستحقاقات الانتخابية المقبلة»، معلنا «أن الإشراف على السلسل الانتخابي المقبل سيكون بكامله تحت سلطة الحكومة، طبقا لمضمون بلاغ الديوان الملكي الصادر في أكتوبر 2014»، وفي رد على مطالب المعارضة التي وردت في بلاغها الرسمي، والتي همت النقاط الخلافية التي قد تعصف بموعد الانتخابات القادمة، تعهد حصاد بـ «مواصلة المشاورات والإنصات لمختلف الفرقاء السياسيين وخاصة أحزاب المعارضة البرلمانية، انسجاما مع المقاربة التشاركية والتفاعل الإيجابي مع ملاحظاتها واقتراحاتها»، كما جاء في نص البلاغ.

بوادر تبدو مشجعة من وزارة الداخلية لمواصلة المشاورات، لكن لا تشاطرها بقية أطراف الأغلبية التي اختارت التصعيد بدل الحوار، حيث أعلن عبد الله بوانو رئيس الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية، أن أسباب انسحاب المعارضة «واهية ولا يقبلها العقل والمنطق»، مضيفا أن هذا الفعل «ابتزاز للدولة وليس معارضة للحكومة»، حسب تعبيره، وهو طرح شاطره إياه رشيد روكيان رئيس فريق التقدم الديمقراطي البرلماني، مما يعني أن الهوة تزداد اتساعا بين الأغلبية والمعارضة، ومن المتوقع ألا يتفق الطرفان حول النقاط الخلافية، وهو ما توقعه مصدر من الأغلبية البرلمانية، الذي غلب احتمال تشبث رئيس الحكومة بحقه الدستوري ورفض إدراج النقاط الخلافية لتسويتها، والتشبث بمنهجية الأغلبية في التقطيع الانتخابي وتاريخ الاقتراع، مما يعني أن أزمة سياسية تلوح في الأفق، وأن سيناريوهات كثيرة سيتم تغليبها، لعل من أهمها مقاطعة المعارضة للانتخابات الجماعية القادمة، فما هي تلك الاحتمالات؟

المعارضة تعلن اللجوء إلى خيار مقاطعة الانتخابات

إذا لم تؤخذ اقتراحات المعارضة بخصوص القوانين التنظيمية للانتخابات والتقطيع الترابي وأجندة الانتخابات بعين الاعتبار، فإن احتمال مقاطعة الانتخابات يظل واردا، حسب تصريح عمر السنتيسي لـ "المشعل"، حيث لوحت المعارضة قبل شهر بإمكانية اللجوء لخيار المقاطعة إذا اصطدموا بالحائط، ورفض رئيس الحكومة مقترحاتهم التي يكفلها لهم الدستور.. فماذا لو رفض تغيير يوم الجمعة بيوم آخر لإجراء الانتخابات، وتراجع عن تقليص التقطيع الانتخابي للدار البيضاء والرباط وسلا، وتشبث بتقليص الجماعات من 16 الى 8 في البيضاء، ودمج جماعات مع بعضها في الرباط وسلا؟ ألن يعني ذلك نهاية المشاورات، وسنكون حينئذ أمام حالة شاذة لم تحدث حتى في «أيام إدريس البصري وزير الداخلية الأسبق، حيث كان العرف ساريا كلما اقترب موعد انتخابي، بفتح الوزارة لحوار مع الأحزاب والحصول على موافقتهم على التقطيع الانتخابي وموعد الانتخابات»، حسب ما أكده مصدر حزبي، وهو احتمال وارد في أجندة الحكومة والمعارضة على حد سواء، حيث تدور سيناريوهات كثيرة في الصالونات السياسية، وبات الحديث مقتصرا في الآونة الأخيرة على سيناريوهين اثنين لا مفر من أحدها.

قادة أحزاب المعارضة

السيناريو الأول: تأجيل الانتخابات عن موعدها

سبق لرئيس الحكومة أن وقع على أجندة الانتخابات بشكل انفرادي مع الأغلبية دون إخبار المعارضة أو أخذ رأيها في الموضوع، فقد حددت الأجندة يوم الجمعة 4 شتنبر 2015 موعدا لإجراء الانتخابات الجماعية والجهوية، ودعت المرشحين إلى إيداع ترشيحاتهم بين 10 و 21 غشت 2015، كما حددت أيام الحملة الانتخابية بين السبت 22 غشت والخميس 3 شتنبر من نفس الشهر، وهي مواعيد تطالب المعارضة بتغييرها، فإذا تغير يوم الاقتراع من الجمعة إلى السبت 5 شتنبر فمعنى هذا أن كل المواعيد الأخرى ستتغير، وهو احتمال مستبعد حسب مصدر حزبي، لأن رئيس الحكومة اختار السير منفردا في قيادة الانتخابات، إذ فهم الدعوة الملكية بإشراف الحكومة على الانتخابات، أنها دعوة إلى الإنفراد بالقرارات، يضيف المصدر.

أما إذا وافق بن كيران على مقترحات المعارضة فإننا سنكون لا محالة أمام سيناريو تأجيل الانتخابات ليوم أو حتى لشهر، لأن من المعارضة من يدعو إلى تأخير الانتخابات لشهر بدعوى تزامنها مع أجواء عيد الأضحى المعروف بسفر العمالة الوافدة إلى المدن نحو مواطنها الأصلية، مما يؤثر على عدد المشاركين في الانتخابات.. أما إن رفض رئيس الحكومة فسنكون لا محالة أمام السيناريو الثاني.

السيناريو الثاني: مقاطعة الانتخابات

«إذا حدث توافق ستؤجل الانتخابات»، حسب تأكيد عمر السنتيسي رئيس لجنة الداخلية التي انسحبت من أشغالها فرق المعارضة، وهو احتمال وارد بقوة، لكن يمكن لرئيس الحكومة أن يرفض التأجيل، إذ يدور في كواليس أحزاب المعارضة احتمال اللجوء إلى خيار مقاطعة الانتخابات، وهو سيناريو أسوأ حسب العديد من المتتبعين، لأن هذا الخيار سيكون أول تعثر لدستور 2011، حيث ستعطل أول عملية انتخابية للجماعات الجهوية والجهات، مما سيعصف بانتخابات مجلس المستشارين، ويضيع الأمل بتجديد أعضائه الذين عمروا لولايتين دون انتخابات، وسيعم الغموض المشهد السياسي إن أجريت الانتخابات الجماعية في موعدها يوم الجمعة 4 شتنبر وشاركت فيها أحزاب الأغلبية منفردة بإحكام سيطرتها على الخريطة الانتخابية، مما يعني الدخول مباشرة إلى مأزق سياسي حقيقي، حسب مصدر حزبي، وهو ما يشاطره فيه عمر السنتيسي بالقول: «إن قرار مقاطعة الانتخابات سيكون واردا ونتمنى أن لا نصل إلى هذا السيناريو».

لا مفر من سيناريو التأجيل إن غلبت الحكومة لغة الحوار، أما إن حكمت رأيها فإن احتمال المقاطعة يظل واردا، وهو الاحتمال الأسوأ، الذي يمكن أن يقود إلى أزمة سياسية خانقة، لن يكون من مخرج منها إلا اللجوء إلى التحكيم الملكي مرة أخرى، بعد أن عم الجدل حول الجهة التي ستشرف على الانتخابات سابقا، وحكم الملك الدستور معلنا أن الحكومة هي من ستتولى هذه المهمة.. وهي تكهنات واردة، وستتأكد إحدى فصولها مع الدعوة الجديدة التي وجهت إلى جميع أحزاب المعارضة للالتئام مستقبلا في لجنة الداخلية، لمناقشة مطالبها، والاتفاق على حلول متوافق بشأنها مع جميع الأطراف.. فكيف ستدور فصول هذا الحوار الذي سيكون ساخنا في ظل تشبث المعارضة بمطالبها وتعنت الحكومة واستقوائها بأرائها؟ الجواب متروك لجولات الحوار الذي قد تطول فصوله الساخنة.

*عمر السنتيسي

قد يتطور موقف المعارضة إلى مقاطعة الانتخابات

ماهي أسباب انسحاب المعارضة من لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة؟

عندما افتتحت الاثنين الماضي أشغال لجنة الداخلية تدخل إدريس لشكر باسم المعارضة وأدلى بتصريح، ثم عقدت المعارضة ندوة صحفية أعلنت من خلالها قرار الانسحاب من اللجنة، وعللنا ذلك بأن الحكومة لم ترد على المذكرة التي قدمتها لها المعارضة بخصوص التعديلات على القوانين التنظيمية للانتخابات، خاصة قانون الجهة والجماعات، كما اقترحنا تغيير يوم الجمعة الذي تقرر أن يكون يوما للانتخابات الجماعية القادمة، لقدسية هذا اليوم واستغلاله من طرف بعض الجهات في عمليات الاستقطاب من المساجد، فحسب تجارب سابقة تبين أن فترة الزوال تعرف ضعفا شديدا في أعداد الناخبين لتزامن التصويت مع شعائر الصلاة، لكن رئيس الحكومة وقع مراسيم تحديد تاريخ الانتخابات دون استشارة مع المعارضة التي قدمت مقترحا بتغيير هذا التاريخ، ولم يراع العرف الذي ظل سائدا وهو التوافق بين أحزاب الأغلبية والمعارضة حول تاريخ إجراء الانتخابات، وذلك تماشيا مع الدستور الجديد، وما هو معمول به في بعض الدول الأوربية التي تصوت يوم الأحد، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التي تصوت يوم الثلاثاء.

ما هو أفق هذا الانسحاب؟

كان هنالك اتصال بين وزير الداخلية وأحزاب المعارضة بعد الانسحاب، وعبر لها عن استعداده لمناقشة مقترحات المعارضة، وقد استدعيت شخصيا مكتب اللجنة للاجتماع لاحقا لبرمجة اجتماع اخر للجنة الداخلية في غضون الأسبوع المقبل.

إذا رفضت الأغلبية مقترحات المعارضة هل سنكون أمام أزمة سياسية؟

قرار مقاطعة الانتخابات لا يمكن اتخاذه إلا من لدن اللجان التنفيذية والمكاتب السياسية للأحزاب المعارضة، واليوم هنالك تنسيق بين المعارضة وسيكون لها موقف موحد إذا تم رفض مقترحاتها، وقد يكون الموقف هو الانسحاب، ولربما يمكن أن يتطور إلى مقاطعة الانتخابات، وهذا ما هدد به تحالف المعارضة قبل شهر، ونحن لا نأمل اللجوء إلى هذا الخيار.. ما نطلبه هو تنزيل حقيقي

لدستور 2011 وخاصة القوانين التنظيمية المتعلقة بالانتخابات، لنجيب على أسئلة مهمة مثل علاقة السلطة بالجماعة المحلية ومجالس الجهات وكيف ستسير الجهة..وغيرها من القوانين، وهذا هو صلب النزاع.

تروج في الكواليس أسباب أعمق لهذا النزاع، من بينها التقطيع الانتخابي الذي أرادت الأغلبية فرضه في عدد من الأقاليم؟

من بين الأسباب التي أدت إلى انسحاب المعارضة، إصرار الأغلبية على تقسيم مقاطعات الدار البيضاء والرباط وسلا دون التشاور مع المعارضة، فقد أرادوا تقسيم الدار البيضاء إلى 8 مقاطعات بدل 16 مقاطعة كما كان الوضع السابق، ونحن نقول في إطار الشفافية إن التقسيم الترابي يتم بمرسوم لكن يجب الاتفاق حوله لأنه يهم جميع الأحزاب السياسية.

هل يمكن تغليب سيناريو تأجيل الانتخابات في ظل هذا النزاع؟

أصلا هنالك تأخير في موعد الانتخابات الجماعية التي ستنتهي خلال بداية فصل الصيف من هذه السنة أي في شهر يونيو، لكن تم تأجيلها لشهر شتنبر لأن قانون اللوائح الانتخابية تأخر عن موعده، وهذا غلط تتحمله الحكومة التي لم تسهر على إخراج القوانين التنظيمية في وقتها رغم مرور ثلاث سنوات. ومازال هناك وقت لمناقشة تأجيل الانتخابات، وإذا حدث توافق ستؤجل، خاصة أن هنالك حديث عن عدم قدرة أحزاب الأغلبية على إنجاز ثلاثة قوانين تنظيمية للانتخابات في الفترة المتبقية، والتي تلزمها عدة أشهر، اللهم إذا تم التوافق بين الأغلبية والمعارضة، فمن الممكن سلوك مسطرة تسريع وتيرة التشريع وإخراج تلك القوانين في أقل من شهر ونصف، وهذا ممكن، لكن مع تسريع المشاورات، وإذا تعنتت الحكومة فإن قرار مقاطعة الانتخابات سيكون واردا، ونتمنى ألا نصل إلى هذا السيناريو.

لكن يمكن للحكومة أن تمرر القوانين بالأغلبية البرلمانية؟

هذا أيضا سيناريو وارد، وسبق أن لجأت إليه الحكومة للمصادقة على اللوائح الانتخابية، ويجب أن تحترم الحكومة الصلاحيات التي منحها الدستور للمعارضة.

*رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة

Conseil national des droits de l'Homme

Maroc : Débat sur l'avortement

Le débat sur une réforme de la loi sur l'avortement refait surface, poussant le roi Mohammed VI à se saisir du dossier.
Le sujet surgit à la suite des sanctions qui ont été prises contre un médecin, qui avait affiché à la télévision son adhésion à la pratique.
La législation marocaine ne permet l'avortement que dans le cas où la grossesse menace la santé de la femme.
L'interruption volontaire de grossesse (IVG) est passible d'un à cinq ans de prison.
Les débats sur l'ampleur de la réforme sont vifs.
Certains chefs religieux sont opposés à toute révision législative à ce sujet, arguant que le droit à la vie est sacré.
Ils affirment que faciliter les avortements conduirait à des excès et à la destruction de la famille.
A l'issue d'une audience lundi, il a été décidé que les ministres de la Justice, des Affaires islamiques et le patron du Conseil national des droits de l'Homme devront soumettre des propositions de loi, au plus tard dans un mois.
Selon certaines associations féminines, environ 800 avortements clandestins ont lieu chaque jour dans le royaume.

http://www.bbc.co.uk/afrique/region/2015/03/150319_morroco_abortion

Maroc : Débat sur l'avortement

Le débat sur une réforme de la loi sur l'avortement refait surface, poussant le roi Mohammed VI à se saisir du dossier.
Le sujet surgit à la suite des sanctions qui ont été prises contre un médecin, qui avait affiché à la télévision son adhésion à la pratique.
La législation marocaine ne permet l'avortement que dans le cas où la grossesse menace la santé de la femme.
L'interruption volontaire de grossesse (IVG) est passible d'un à cinq ans de prison.
Les débats sur l'ampleur de la réforme sont vifs.
Certains chefs religieux sont opposés à toute révision législative à ce sujet, arguant que le droit à la vie est sacré.
Ils affirment que faciliter les avortements conduirait à des excès et à la destruction de la famille.
A l'issue d'une audience lundi, il a été décidé que les ministres de la Justice, des Affaires islamiques et le patron du Conseil national des droits de l'Homme devront soumettre des propositions de loi, au plus tard dans un mois.
Selon certaines associations féminines, environ 800 avortements clandestins ont lieu chaque jour dans le royaume.

http://www.bbc.co.uk/afrique/region/2015/03/150319_morroco_abortion

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

أوضاع المهاجرين الأجانب بالمغرب موضوع لقاء دراسي بمدينة الجديدة

10.3601 5

تفتحت مسكة الفضاء الحر للمواطنة والتكوين والتنمية بالمحمدية لقاء دراسيا بمدينة الجديدة بتاريخ 13 مارس 2015، احتضنته قاعة الإجتماعات بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين جهة دكالة عبدة طيلة اليوم، هاته الأخيرة التي كانت شريكا محتضنا لفعاليات اللقاء إلى جانب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان جهة البيضاء سطات وجمعية السناء النسائية بالجديدة.

وكان موضوع اللقاء يتمحور حول " وضعية المهاجرين الأجانب بالمغرب، أية مقاربات للتعاطي مع إشكاليات التسوية والإدماج "، حضره مسؤولون محليون ونواب إقليميون ومفتشون وأطر تربوية وإدارية ومدرسون ومدرسات وجمعيات آباء وأمهات أولياء التلاميذ وجمعيات مدنية محلية لها شراكات مع المؤسسات التعليمية أو الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين بجهة عبدة دكالة فاق عددهم أكثر من 90 مشاركة ومشارك.

و الجدير بالإشارة إلى أن هذا اللقاء الدراسي يدخل في إطار أنشطة مشروع الشبكة لسنة 2014-2015 المعنون بـ"من أجل إدماج ميسر للمهاجرين الأجانب في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المغربي" الذي هو موضوع اتفاقية شراكة بين الشبكة والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة الموقعة في 27يونيو2014 والذي يرتكز على شقين

* شق يتعلق بالإدماج الاقتصادي.
* شق يتعلق بالإدماج التربوي والاجتماعي والثقافي

وقد عرف اللقاء مناقشة خمسة محاور أساسية يمكن إجمالها في ما يلي:

- السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة واللجوء بالمغرب ، وهو المحور الذي تطرقت إليه السيدة سميسلة رياحة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء ? سطات، حيث ذكرت بالمسار التاريخي لإشكالية المهاجرين الأجانب بالمغرب وبأهم التوصيات التي أصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره حول "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء"، والتي أسفرت عن عدة نتائج من أهمها الإعلان عن سياسة جديدة للمغرب في مجال الهجرة، خلق وزارة مكلفة بشؤون الهجرة وكذا عن عملية تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين كما ركزت على الوضع الخاص لأطفال المهاجرين واللاجئين، وأهم المعيقات التي تواجه إدماجهم ومتابعة حقهم في التعليم داخل المؤسسات التربوية.

- أما محور الهوية وإشكالية الانتماء ، فقد تساءل من خلاله الأستاذ الباحث مصطفى ادمبلود عن ما ستطرحه تسوية أوضاع المهاجرين الأجانب وإدماجهم من قضايا التفكير وإعادة مساءلة الهوية المغربية وأسس ومعايير تحديدها، مما يقتضي العمل على إعادة تشكيل الوعي الجمعي للمغاربة على أساس المزيد من الانفتاح وقبول الآخر المختلف في لغته ودينه وجنسيته، في اتجاه القضاء على مجموعة من التمثلات السلبية المورولة لدى العديد من الفئات الاجتماعية المغربية عن الآخر.

- من جانبه ركز السيد شكري الناجي مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتعليم لجهة دكالة في محور: " واقع إدماج أبناء المهاجرين في المدرسة المغربية " على دور وزارة التربية الوطنية في عملية الإدماج الاجتماعي و التربوي للمهاجرين، مؤكدا على ضرورة بذل المزيد من المجهودات من أجل مواجهة بعض العراقيل المرتبطة بعوامل اللغة والثقافة والدين وتسهيل مهمة الاستفادة من حقهم في التمدرس وكيفية تجاوز كل العراقيل والمعيقات التي تحول دون ذلك سواء على مستوى مسا طير التسجيل أو توفير شروط وظروف تمكينهم من نظام تربوي ودراسي يضمن لهم احترام خصوصياتهم وهوياتهم اللغوية والدينية أساسا، معززا ذلك بمجموعة من الإحصائيات الهامة سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي مع الإشارة إلى توصيات ومقترحات تساعد على التفكير في إيجاد حلول ملائمة من طرف المسؤولين على القطاع.

أما محور جمعيات المجتمع المدني وإبراز دورها في عملية التحسيس و التعبئة في مجال إدماج هؤلاء المهاجرين وأبنائهم في المنظومة التربوية بعد أن كان لهم دور فعال في المساعدة على عملية التسوية الاستثنائية وهو الجانب الذي تناولته الأستاذة ملبكة الراكي في مداخلتها .

- أما دور وزارة الداخلية في الجانب المتعلق بالعمل على ملائمة القوانين والمساطير المنظمة لعملية التسجيل بالحالة المدنية من أجل تمكين أبناء المهاجرين من التسجيل بالحالة المدنية والحصول على الوثائق الضرورية واكتساب الجنسية والهوية المغربية وفقا لالتزامات المغرب بعد مصادقته على العديد من القوانين و الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق المهاجرين و طالبي اللجوء وهو ما تناوله السيد: عبد الرحيم حليلون،ضابط الحالة المدنية بالحمدية في مداخلته.

وقد عرف هذا اللقاء تجاوبا كبيرا بالنظر لقيمة وأهمية المتدخلين في المواضيع المقترحة وما تم الخروج به من توصيات ومقترحات سيتم رفعها لكل الجهات المسؤولة والمعنية.

جانب من اللقاء

● التفاصيل ص 5

افتتاحية

■ توفيق بوعشرين ■ tbou2050@gmail.com

نقطة نظام ملكية

1628/1

وضع الملك محمد السادس الإسلاميين والعلمانيين، الحداثيين والمحافظين، والمتدينين والليبراليين، النساء والرجال، في امتحان سياسي وفكري من أجل إيجاد قانون متوافق حوله بخصوص الإجهاض. ووجه محمد السادس دعوة إلى وزيريه في العدل والأوقاف وإلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل التشاور مع كل الفرقاء، ووضع مشروع قانون في القصر الملكي في ظرف شهر. ماذا يعني هذا التدخل الملكي في هذا التوقيت وفي هذا الموضوع؟

أولا: التدخل الملكي في موضوع حساس مثل الإجهاض هو بمثابة نقطة نظام من الجالس على العرش، فبعد أن لاحظ الملك -الذي أعطاه الدستور مسؤوليات كبيرة في إدارة الشأن الديني- أن النقاش والسجال حول موضوع الإجهاض بين المتخاصمين يتجهان إلى تقاطب حاد بين من يؤيد إباحة الإجهاض بإطلاق، ومن يعارض بإطلاق النص على حالات بعينها يجوز فيها الإجهاض، تدخل لكي يمنع انقسام المجتمع كما حدث مع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية قبل عشر سنوات، حيث انتقل الاختلاف الفكري والسياسي حول المرأة بين الحداثيين والإسلاميين إلى الشارع، واخرج الطرفان أسلحتهما الثقيلة، وبدءا يقصفان بعضهما بعضا. التدخل الملكي يقطع الطريق على المتطرفين في الجهتين، ويعطي للوسطية والاعتدال والتوفيق بين أحكام الشرع وضرورات الواقع مكانا لإيجاد حل لموضوع حساس تتداخل فيه الاعتبارات الدينية والحقوقية والسياسية والإيديولوجية، والغرض هو إبعاد الانقسامات العمودية الحادة بين الفرقاء في هذه المرحلة الانتقالية، حيث لم تنضج ديمقراطيتنا الهشة لتحتمل آلية الأغلبية والأقلية في الاختيارات المجتمعية الكبرى.

ثانيا: التدخل الملكي في موضوع الإجهاض الغرض منه إخراج الموضوع من «البازار» السياسي، وإبعاد إشكالية حساسة مثل الإجهاض عن سوق المزايدات السياسية بين الأحزاب والجمعيات النسائية والمحافظين والحداثيين الذين يتربصون ببعضهم البعض في كل منعرج، والذين يقبلون بشهية مفتوحة على تسييس كل القضايا والملفات، حتى الحساسة والمصيرية منها. التدخل الملكي دعوة إلى وضع الموضوع بين يدي الدين والعلم والطب والخبرة والتخصص. عندما يجلس الحكماء من كل تخصص في قاعة بعيدة عن حرارة الصراعات الإيديولوجية والاستقطابات الحادة سيجدون حلولا وصيغا كثيرة للتوفيق بين رأي الدين، الذي مازالت مرجعيته قوية في بلادنا، وضرورات التطور العصري وخصائص المجتمع المفتوح.

ثالثا: الملك أعاد ترديد عبارة والده عندما كلف لجنة الراحل عبد الهادي بوطالب بإعداد مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية، حيث قال لوزيري العدل والأوقاف: «أنا لا أريد أن أحلل حراما ولا أن أحرم حلالا». طبعا هذا توجيه عام، ولا يمكن للجالس على العرش إلا أن يقول مثل هذا القول، لكن الشيطان يكمن في التفاصيل، كما يقول الفرنسيون. ما هو الحلال وما هو الحرام في موضوع الإجهاض؟ هنا نحتاج إلى اجتهادات الفقهاء وإلى جرأة العلماء. اليوم هناك مئات حالات الإجهاض السري غير القانوني تتم في العيادات الخاصة وفي البيوت، ولأن القانون يمنع الإجهاض، كيفما كانت مبرراته، فإن المواطنين يلجؤون إلى طرق أخرى للتخلص من الأجنة، وهنا تتعرض حياة بعض النساء للخطر، فهل يتدخل القانون ويجد حلا للموضوع أم نغمض العين بدعوى أن تقنين الإجهاض سيوسع من نطاق العلاقات الجنسية خارج المؤسسة الزواج...

عندما يتعرض شخص لحادثة سير لأنه كان يسوق سيارته بسرعة جنونية، هل نحمله إلى المستشفى للعلاج، أم نقول له: «لا، أنت ارتكبت حماقة السياقة بسرعة كبيرة، وعليك أن تتحمل مسؤولية خطئك». الوقوع في الزنا شيء، ومعالجة آثار هذا الفعل شيء آخر.. لا تلازم بين الأمرين. أحمد الخمليشي، مدير دار الحديث الحسنية، قال حديثا إنه «لا يوجد نص صريح في القرآن أو السنة يبيح أو يحرم الإجهاض، وإن الفقهاء اختلفوا تاريخيا حول هذا الموضوع، حتى إن بعضهم اعتبر مجرد العزل عند الجماع قتلا للأجنة المفترضة، كما اختلفوا حول المدة الزمنية التي تنفخ فيها الروح في الأجنة ما بين قائل بـ40 يوما وما بين قائل بـ120 يوما».

الذي يبدو أن هناك اتفاقا مبدئيا حوله هو أن من حملت من اغتصاب أو زنا محارم، أو من وجدت تشوهات في جنينها، أو من يُخشى على صحتها من الحمل، يحق لهن قانونيا اللجوء إلى الإجهاض، لكن هذه الحالات لا تشكل إلا نسبة قليلة من الحالات التي تلجأ إلى الإجهاض السري، لهذا وجب البحث عن حلول قانونية واجتماعية في مجتمع يتأخر فيه سن الزواج إلى 31 سنة عند الذكور و28 سنة عند الإناث لأسباب اقتصادية...

Conseil national des droits de l'Homme

التجديد

يوم دراسي بمجلس المستشارين حول الأشخاص في وضعية إعاقة

360512

● محمد الإدريسي

يشتغل المجلس الوطني لحقوق الانسان على إنهاء ثلاث دراسات وطنية حول الأشخاص ذوي الاعاقة بالمغرب، ذلك ما كشف عنه أول أمس الثلاثاء نذير المومني ممثل المجلس الوطني لحقوق الانسان في اليوم الدراسي الذي نظمه الفريق الفدرالي للوحدة والديموقراطية بمجلس المستشارين. وأوضح المومني أن الدراسات تهم الاولى منها قابلية التشغيل بالنسبة للاشخاص ذوي الاعاقة، والثانية تتعلق بالولوجيات بالنسبة لهذه الفئة، فيما تخص الدراسة الثالثة وضعية الجمعيات المدافعة عن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في الأقاليم الجنوبية.

وقال محمد دعيدعة رئيس الفريق لفدرالي للوحدة والديموقراطية؛ إنه على الرغم من التقدم النسبي الذي عرفه المغرب في مجال حقوق الانسان لا تزال الاعاقة تشكل حاجزا حقيقيا للفرد في سبيل انبثاق شخصيته وتطوير إمكانياته والمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة. واعتبر دعيدعة في كلمته الافتتاحية للقاء أن جل المبادرات الحكومية في مجال الاعاقة تفتقر إلى رؤية واضحة مؤسسة على المقاربة الحقوقية؛ إذ لا توجد هناك استراتيجية وطنية شاملة ومندمجة تعكس إرادة السلطات العمومية على المدى البعيد في محاربة التمييز ووضع سياسة متكاملة وفعالة من أجل ضمان الحياة الكريمة للاشخاص في وضعية إعاقة. وذكر دعيدعة بأنه نظرا لأهمية المقاربة التشاركية في صياغة وبلورة مشروع القانون الإطار رقم 97-13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، فقد تمت إحالته على كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لإبداء رأيهما بشأنه، مشيدا باقتراحات وتوصيات المجلسين، خاصة في شقها المتعلق بآلية التعويض وتحسين الولوج إلى الشغل والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية وتيسير الولوج إلى التربية والتعليم ودعم البحث العلمي. وشارك في اليوم الدراسي تحت شعار "من أجل قانون ناجع لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة"؛ ممثلون عن كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية والاجتمعية، ورئيس تحالف الشمال للنهوض بالاشخاص في وضعية غعاقة، ورئيس منتدى المغرب إعاقات وحقوق، هذا فضلا عن المجلس الوطني لحقوق الانسان والفريق الفدرالي. وشدد رشيد الكنوني عن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية؛ على كون الحكومة منفتحة على مبادرات كافة المتدخلين من أجل تجويد مشروع القانون الإطار، مؤكدا أن القطاعات الحكومية اشتغلت على هذا المشروع وفق مقاربة تشاركية مستندة وأنه تم الحرص أثناء بلورة هذا المشروع على اعتماد مقاربة "الحق" بدل "الرعاية" وتنويع مجالات النهوض بالشخص في وضعية إعاقة.

Conseil national des droits de l'Homme

حينما قال عبد الناصر للحسن الثاني: إن لم تتبع سياستي فإنني مستعد للإطاحة بك

هكذا حوَّل جمال عبد الناصر أحداث 23 مارس 1965 من مظاهرات طلابية إلى مؤامرة ضد الحسن الثاني

الحسن الثاني أثناء زيارته إلى مصر في مارس 1965

«في شهر مارس البرد قارس تحت المدارس»، هذا ما كنا نتذكره ونحن صغار بحلول هذا الشهر. وبعدما صرنا كباراً واكتسبنا معارف جديدة صار بالنسبة لنا هذا الشهر شهرا فريدا بكل ما تحمل الكلمة من معنى، وخصوصا بالنسبة لما صار عليه من دلالة ورمزية. فهو الشهر الذي وقع فيه السلطان مولاي عبد الحفيظ على معاهدة الحماية الفرنسية للمغرب (30 مارس 1912)، وهو الشهر الذي وقع فيه الملك محمد الخامس على اتفاقية 2 مارس 1956 القاضية بإلغاء معاهدة الحماية واستقلال المغرب. وهو الشهر الذي نصب فيه الحسن الثاني ملكا على المغرب (3 مارس 1961)، وهو أيضا الذي عرف فيه المغرب أياما سوداء امتدت من 22 إلى 25 مارس 1965. هذه الأحداث مازالت إلى الآن تلقي بظلالها وتثير أكثر من تساؤل يطرح حول لماذا قمع النظام الطلبة والتلاميذ الذين خرجوا للمطالبة بحقوقهم؟ أما الآن وبعد مرور خمسين سنة عليها سنحاول من خلال هذا المقال أن نكشف عن تفاصيل غير معروفة من الأرشيف الفرنسي والأمريكي.

عبد الصمد الزائدي

الصراع بين الأحزاب السياسية والحسن الثاني ليس هو السبب في أحداث مارس 1965

كانت مؤشرات الاحتقان واضحة بقوة قبل أحداث 23 مارس 1965، بل ومنذ وفاة محمد الخامس، بفعل الصراع بين أحزاب المعارضة والنظام، فقد كان الفضاء السياسي المغربي بعد الاستقلال مجسدا في الأحزاب السياسية المغربية سليلة الحركة الوطنية التي كانت كلها في حدود سنة 1965 تجسد واقع التذمر العام من طريقة تسيير شؤون البلاد. فقد ظل حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ إسقاط حكومة عبد الله إبراهيم، يمارس معارضة قوية داخل البرلمان، وهو ما يتضح من خلال مداخلة أحد نوابه في إحدى الجلسات البرلمانية المنعقدة سنة 1965، إذ قال: «إن هذه الأزمة التي تجتازها بلادنا اليوم، كما أوضحنا مرارا و تكرارا، نتيجة لسياسة مشؤومة معادية للشعب تتنكر للمصالح الأساسية للبلاد، سواء في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أو في ميدان حقوق الإنسان ومصيره، إن هذا التدهور العام الذي أقل ما يقال عنه إنه نتيجة لأغلاط خطيرة، وأخطاء جسيمة ارتكبت في حق الوطن بأجمعه». أما حزب الاستقلال فقد خرج للمعارضة منذ سنة 1964، وترجمت مواقفه في لعب دور معارضة قوية بجلاء في مؤتمره السابع المنعقد يوم 12 فبراير 1965.

أما المنظمات الطلابية، فلم تكن أقل تشاؤما من الأحزاب، بل كانت أكثر منها. ويتضح ذلك من خلال الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، الذي لجأ في مؤتمره الثامن في الدار البيضاء سنة 1963، إلى تبني المذهب الثوري ضد الحكم. إذ يقول النص المذهبي: «إن المؤتمر الثامن للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، يعلن رسميا بأن إلغاء النظام هو الحل الأمثل لإخراج البلاد من هذه الأزمة المفتوحة». هذا بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كان يتخبط فيها المغرب في تلك المرحلة، لكن على الرغم من هذا الجو المشحون فلا الأحزاب ولا النقابات هي من قادت هذه المظاهرات التي تحولت إلى أحداث دموية.

زعماء المعارضة المغربية المهدي بن بركة، عبد الرحيم بوعبيد والفقيه البصري

زيارة الحسن الثاني إلى مصر التي بسببها عزم عبد الناصر على قلب النظام في المغرب

ما تكشفه الأرشيفات السرية التي أفرج عنها مؤخرا أن الوضع كان أكثر خطورة على المستوى الخارجي. فقد كان جيران الحسن الثاني يشكلون تهديدا أخطر من المعارضة الداخلية، حيث كانت النار التي أشعلتها حرب الرمال بين المغرب والجزائر لم تنطفئ بعد... ولكن الأخطر والأهم هو العلاقات المغربية المصرية التي لم تكن على ما يرام، فقد كان الحسن الثاني دائم الحذر من جمال عبد الناصر أيام كان وليا للعهد، ولم يكن يخف عداءه له، فلما قام عبد الناصر بزيارة إلى المغرب في أواخر الخمسينيات، وأقام الملك محمد الخامس حفل عشاء على شرفه، كان الأمير مولاي الحسن يجلس بمقربة منه، وقد لاحظ هذا الأخير أن جمال عبد الناصر يجد صعوبة في أكل الديك الرومي بالشوكة والسكين، فقال له بدهاء: «لا أظن أن أكل الديك الرومي أصعب من قلب حكم الملك فاروق»، سكت جمال عبد الناصر ولم يقل شيئا، واكتفى بابتسامة كانت تخفي وراءها الكثير.

عندما أصبح الحسن الثاني ملكا على المغرب، ونشبت حرب الرمال بين المغرب والجزائر سنة 1963، أرسل جمال عبد الناصر حوالي ألف جندي لدعم الجيش الجزائري ضد المغرب، إضافة إلى عتاد حربي ومعدات، ومن بين هؤلاء الجنود كان هناك الرئيس المصري المخلوع، حسني مبارك، الذي أرسله عبد الناصر لمعرفة وضعية وحاجيات الجيش الجزائري، غير أن الطائرة التي كانت تقله رفقة ضباط آخرين، سقطت داخل الحدود المغربية واعتقل ركابها.

وبعد انتهاء الحرب، وقيام الصلح بين المغرب والجزائر، قبل الحسن الثاني دعوة رسمية وجهت له من طرف جمال عبد الناصر، وكان السبب دائما الخلاف بين المغرب ومصر حول عدة قضايا، لعل أبرزها اعتراف ألمانيا بإسرائيل واختلاف مواقف الدول العربية بين مؤيد لقطع العلاقات مع ألمانيا ومخالف لذلك، وكان ذلك هو السبب الحقيقي الذي جعل عبد الناصر يوجه الدعوة للحسن الثاني لزيارته إلى مصر.. وفعلا قام الملك بتلك الزيارة بين يومي 12 و14 مارس 1965، وعندما حطت الطائرة بمطار القاهرة، وجد ملك المغرب في استقباله الرئيس المصري وطفلة صغيرة، اقتربت منه وقدمت له باقة من الورود. وأمام باقة الورود المصرية، انحنى الملك الراحل، وقبل الطفلة الصغيرة والتفت إلى عبد الناصر وقال له: «يا فخامة الرئيس شكرا على باقة الورد، وأنا بدوري سأهديك باقة من اللحوم الحية»، وكانت الهدية عبارة عن الضباط المصريين الأسرى بزيهم العسكري، وعلى رأسهم حسني مبارك.

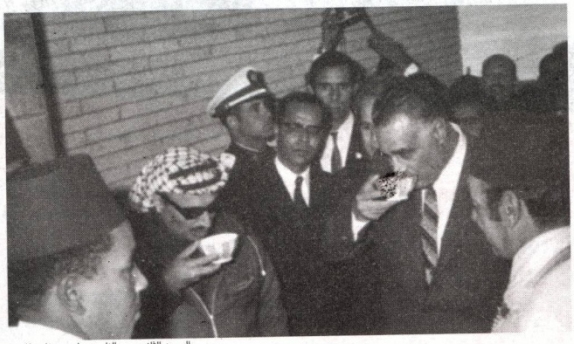
الحسن الثاني وعبد الناصر وياسر عرفات بالمغرب

وخلال تلك الزيارة الرسمية عقد الملك الحسن الثاني والرئيس المصري جمال عبد الناصر اجتماعا سريا، لم يكشف عما دار في ذلك الاجتماع، الذي بسببه استمرت العلاقات بين البلدين في التوتر، بل وزادت بعده رغبة عبد الناصر في قلب الطاولة على الحسن الثاني.

Conseil national des droits de l'Homme

459/19

جمال عبد الناصر مهددا الحسن الثاني: إن لم تتبع سياستي فإني مستعد للإطاحة بك

وأمامنا هذه الوثيقة من الأرشيف الفرنسي التي تكشف هذه التفاصيل المثيرة حول ما دار في ذلك الاجتماع، والوثيقة عبارة عن رسالة أرسلها السفير الفرنسي بالمغرب إلى وزير خارجيته، وهي مؤرخة بـ 21 مارس 1965 يخبره من خلالها بأنه بناء على معلومات وصفها بالموثوق بها جدا، وذات الطابع السري، بخصوص خبايا الزيارة الملكية إلى مصر.

الزيارة انطلقت في جو حبي، وانتهت في مناخ من العداء المعلن من الجانبين. ويعزي السفير الفرنسي السبب في ذلك، بناء على المصدر المغربي رفيع المستوى، أن عبد الناصر حاول إقناع الملك بمحاذاة مصر والسير في نفس نهجها بخصوص الموقف من المانيا وبعض القضايا العربية، إذ طلب منه أن يقطع علاقاته الاقتصادية مع هذه الأخيرة.. غير أن الملك حسب الوثيقة رفض أن يدعن لمطالب عبد الناصر التي كانت تضر بالمغرب وتوجهاته الليبرالية أكثر مما تخدم مصالحه.

وحسب الوثيقة فإن النقاش أخذ منحى آخر، حيث تحول إلى مشادات كلامية، وذهب خلال ذلك عبد الناصر إلى درجة تهديد الملك، فقد أكد له وبصراحة أن زعماء الدول العربية الذين يعاكسون توجه مصر وسوريا سوف يحكم عليهم بالزوال الذي لا محالة منه.. كما أكد له أن عليه ألا ينسى بأن المصريين على أبواب المغرب، لأنهم يوجدون في الجزائر، كما أن العديد من المعارضين المغاربة يقيمون في مصر والجزائر وكذلك الأمر بالنسبة للطلبة.. وبعد ذلك اللقاء، تخلى الملك عن زيارة مدينة أسوان السياحية التي كان يعتزم زيارتها، كما تجنب في آخر يوم من زيارته الخروج من إقامته معلنا غضبه مما خلص له الاجتماع.

وتشير الوثيقة ومن خلال نفس المصدر أن الملك أعطى أمره لأوفقير بأن يقوم بتدابير وقائية ذات طابع عسكري عند عودته.. وحسب وثيقة أخرى فإن قوات الجيش الملكي وضعت يوم 15 مارس في حالة تأهب قصوى بفعل إمكانية دخول عناصر مغربية إرهابية من الجزائر، وكان الموعد يقترب من اندلاع التظاهرات الطلابية الغاضبة من القرار الوزاري، الذي تزامن مع حالة استنفار قصوى للجيش الملكي.

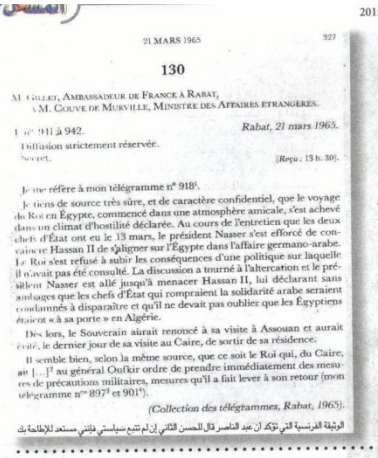

21 MARS 1965 327

130

M. GILLET, AMBASSADEUR DE FRANCE À RABAT,
À M. COUVE DE MURVILLE, MINISTRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES.

T. n° 911 à 942. Rabat, 21 mars 1965.
Diffusion strictement réservée.
Secret. [Reçu : 13 h. 30].

Je me réfère à mon télégramme n° 918[1].

Je tiens de source très sûre, et de caractère confidentiel, que le voyage du Roi en Égypte, commencé dans une atmosphère amicale, s'est achevé dans un climat d'hostilité déclarée. Au cours de l'entretien que les deux chefs d'État ont eu le 13 mars, le président Nasser s'est efforcé de convaincre Hassan II de s'aligner sur l'Égypte dans l'affaire germano-arabe. Le Roi s'est refusé à subir les conséquences d'une politique sur laquelle il n'avait pas été consulté. La discussion a tourné à l'altercation et le président Nasser est allé jusqu'à menacer Hassan II, lui déclarant sans ambages que les chefs d'État qui tromperaient la solidarité arabe seraient condamnés à disparaître et qu'il ne devait pas oublier que les Égyptiens étaient «à sa porte» en Algérie.

Dès lors, le Souverain aurait renoncé à sa visite à Assouan et aurait évité, le dernier jour de sa visite au Caire, de sortir de sa résidence.

Il semble bien, selon la même source, que ce soit le Roi qui, du Caire, ait [...][2] au général Oufkir ordre de prendre immédiatement des mesures de précautions militaires, mesures qu'il a fait lever à son retour (mon télégramme n°s 897[3] et 901[4]).

(Collection des télégrammes, Rabat, 1965).

الوثيقة الفرنسية التي تؤكد أن عبد الناصر قال للحسن الثاني إن لم تتبع سياستي فإنني مستعد للإطاحة بك

أحداث 23 مارس 1965 تزامنت مع حالة استنفار قصوى للجيش الملكي تحسبا لمؤامرة مصرية

هذا ما حصل إذا على المستوى الخارجي مع الحسن الثاني، إذ لما عاد العاهل المغربي يوم 15 مارس من مصر كان على استعداد تام لمواجهة أي تدخل مصري محتمل، وكانت حالة التأهب القصوى قد أعلنت والجيش مستعد لأي احتمال من شأنه أن يزعزع الاستقرار العام. وبما أن الأمر يتعلق بحالة تأهب قصوى فإن الجيش منح صلاحيات باستعمال الرصاص الحي وكل ما من شأنه أن يدرأ الخطر الخارجي.

أما على المستوى الداخلي، فقد كان هناك قرار وزاري صدر يوم 9 فبراير 1965، بـ «ضرورة أن لا يتوجه إلى السنة الرابعة من الثانوي سوى التلاميذ القادرين على متابعة الدراسة في إحدى الشعب المتخصصة من السلك الثاني، وأنه لا يمكن أن يتوجه إلى السنة الرابعة من الثانوي التلاميذ المزدادون عام 1948 وتبلغ أعمارهم 18 سنة أو أكثر فلا يمكنهم ولوج السلك الثاني من الثانوي والوصول إلى الباكلوريا». وبدأت وزارة التربية الوطنية حملة في منتصف مارس 1965 لشرح مضامين القرار الوزاري، وهو الأمر الذي بدأ يثير احتجاجات وسط تلاميذ الثانويات، ولم تكن الاحتجاجات داخل أوساط الطلبة بغريبة أو الأولى من نوعها، بل كانت شبه شهرية في الجامعات ولم تكن تتعامل معها السلطات بنفس الطريقة التي تعاملت مع مظاهرات 23 مارس 1965.

لكن الغريب في الأمر أن هذه الاحتجاجات التي بدأت في الثانويات وانتقلت إلى الإعداديات رفعت فيها شعارات تمس بشخص الملك، وهو ما يؤكده محمد عابد الجابري من خلال مذكراته، فعندما كان مارا بسيارته اعترضه مجموعة من التلاميذ وطلبوا منه أن يقول «يسقط الملك» ثم يدعوه بمر. فهل يكون الحسن الثاني قد فهم بأن ما وعده به عبد الناصر قد بدأ فعلا؟ ثم لماذا رفع التلاميذ هذا الشعار إذا كان الأمر يتعلق في نهاية المطاف باحتجاج على قرار وزاري؟

صورة تجسد مظاهرات مارس 1965 الطلابية

الأرشيف الفرنسي يؤكد التدخل المصري في أحداث مارس 1965

ما يزيد التأكيد على أن التدخل المصري حدث فعلا، موجود في وثيقة أخرى، وهي عبارة عن رسالة أرسلها السفير الفرنسي بالرباط إلى وزير خارجيته بتاريخ 30 مارس 1965 على الساعة الحادية عشر والنصف ليلا، ويشير السفير فيها إلى أنه أخذ وقته الكافي بعد نهاية الأحداث، وعقد لقاءات مع المسؤولين المغاربة لجمع المعلومات حول ما حدث فعلا، وأكد أن قيادات الأحزاب السياسية المعارضة والنقابات لم تشارك في المظاهرات التي تحولت إلى أحداث دموية، ولكنها استغلتها فيما بعد.

وفي المقابل يرى السفير أن مخاطبيه من المسؤولين المغاربة أكدوا أن هناك تدخلا أجنبيا لا محالة، وذلك عن طريق الأساتذة المحسوبين على مصر وسوريا الذين كانوا يدرسون في المغرب، لأن أساتذة اللغة العربية المتحدرين من مصر وسوريا ألقى عليهم القبض أثناء الظاهرات، وكانوا ما يزالون قيد الاعتقال، على الرغم من الإفراج عن الكثير من المشاركين في الأحداث، كما رأى السفير أن هناك مشكلا في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والاتحاد المغربي للشغل، لأن لهم علاقات مع كثير من المنظمات والدول الأجنبية، التي لا يروقها النظام السياسي القائم في المغرب، حيث شكك المسؤولون المغاربة في إمكانية خدمتهم لأجندات بعض الدول الأجنبية ومنها مصر.

فهل يكون عبد الناصر اتصل بهم ونسق معهم؟

بخصوص هذا السؤال، يرى السفير الفرنسي أن رد فعل الأمن المغربي العنيف كان موجها بصفة أساسية ضد بعض العناصر القادمة من الجزائر في السنة الماضية، التي يبدو أنها لا تريد التخلي عن العنف كخيار ضد الدولة بالدرجة الأولى. ويرى كذلك أن قوات الأمن بدورها لن تتخلى عن العنف، وستستعمله لحفظ النظام ومنع أعمال التخريب.

وبخصوص موقف الملك من التدخل الأجنبي المتمثل في مصر، فقد لاحظ السفير أن الملك لم يشر إليه، وذلك لأنه يريد أن يحمل المسؤولية للسياسيين المغاربة بعد الأحداث الدموية بهدف الضغط عليهم، خاصة وأن رد فعل الجزائر ومصر الرسمي بخصوص ما حدث كان عاديا، وكذلك الأمر بالنسبة لصحافتهما. وقد خلص السفير في نهاية تقريره إلى أن من بين أبرز نتائج تلك الأحداث الدموية، بروز نجم الجنرال أوفقير على اعتبار أنه الرجل القوي في نظام الحسن الثاني.

صورة لبعض ضحايا أحداث 23 مارس 1965

قلق المسؤولين المغاربة والأمريكان من إمكانية معارضة مصر لإعلان حالة الاستثناء

بعد ما ترتب عن أحداث مارس 1965 من وضع سياسي جديد، عزم الملك الحسن الثاني على إعلان حالة الاستثناء، وتكشف وثائق الأرشيف السري الأمريكي عن بعض الجوانب والملابسات التي أحاطت بظروف ذلك.. تشير وثيقة من وثائق الخارجية الأمريكية أن الحسن الثاني اتصل بالسفير المغربي بأمريكا وأمره بأن يفسر لوزير الخارجية الأمريكي ظروف إعلان حالة الاستثناء، لأن ذلك من الأعراف الدولية التي تقضي ضرورة تقديم تفسير كل دولة لدولة أخرى حول دوافع وأسباب اتخاذ القرارات السياسية.

لما اتصل السفير المغربي بوزير الخارجية الأمريكي، وجد هذا الأخير قلقا من أمر واحد، وهو رد فعل دول الجوار بخصوص إعلان حالة الاستثناء، وقد أكد له السفير المغربي أن الجزائر لم يصدر عنها أي رد فعل رسمي بخصوص قرار الملك الحسن الثاني، في حين أن الجمهورية العربية المتحدة المؤلفة من مصر وسوريا لن تسهل الأمر عليه، وستسعى جاهدة للتدخل بقوة من أجل الحيلولة دون اتخاذ القرار.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma
المدير المسؤول: التهامي الخياري ■ رئيس التحرير: عمر العمراني ■ الثلاثاء 06 شتنبر 2011 ■ العدد: 1126 ■ الثمن: 7 دراهم

حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة موضوع يوم دارسي بالرباط

شكلت حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة موضوع يوم دارسي نظمه الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمجلس المستشارين، يوم الثلاثاء بالرباط، تحت شعار "من أجل قانون ناجع لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة".

وأكد رئيس الفريق، محمد دعيدعة، في كلمة بمناسبة افتتاح هذا اللقاء، أن "جل المبادرات الحكومية في مجال الإعاقة تفتقر إلى رؤية واضحة مؤسسة على مقاربة حقوقية، وذلك بالرغم من التقدم الذي أحرزه المغرب في مجال حقوق الإنسان"، موضحا أن الإعاقة لا تزال "تشكل حاجزا حقيقيا للفرد في سبيل انبثاق شخصيته وتطوير إمكانياته والمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة".

وبعد أن أبرز أن تنظيم هذا اليوم الدراسي يندرج في إطار إغناء النقاش حول مشروع القانون الإطار رقم 97-13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، بمصادقته على الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، بتاريخ 13 دجنبر 2006، يكون قد وضع على عاتقه "التزامات كبيرة" متصلة بتأهيل الشخص في وضعية إعاقة للاندماج في الحياة العامة وضمان حقه في التمدرس والصحة والشغل.

وأشار إلى أنه نظرا لأهمية المقاربة التشاركية في صياغة وبلورة مشروع القانون الإطار رقم 97-13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، فقد تمت إحالته على كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لإبداء رأيهما بشأنه، مشيدا في هذا الصدد باقتراحات وتوصيات هذين المجلسين، خاصة في شقها المتعلق بآلية التعويض وتحسين الولوج إلى الشغل والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية وتيسير الولوج إلى التربية والتعليم ودعم البحث العلمي.

من جانبه، أكد ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، نذير المومني، أن رأي المجلس بخصوص مشروع القانون الإطار المذكور انصب بالخصوص على توضيح مظاهر عدم التمييز على أساس الإعاقة والتغطية الصحية وضمان الولوج المتكافئ لخدمات التأمين والدعم الاجتماعي.

كما أوصى المجلس -يضيف المومني- بتوفير أساس قانوني لبعض التزامات السلطات العمومية في مجال ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى حقهم في التعليم، من خلال وضع ترتيبات تيسيرية لفائدة هذه الفئة، علاوة على ذات الحق في التشغيل والتكوين المهني وتوفير بيئة عمل ملائمة في القطاعين العام والخاص.

أما ممثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، محمد الخادري، فقد أكد أن تقييم المجلس لمشروع القانون الإطار استند على وجاهة أهداف ومقتضيات هذا المشروع وتوافقه مع روح الدستور والاتفاقيات الدولية وقدرته على القضاء على أوجه التمييز على أساس الإعاقة والحد من التفاوتات وتعزيز العدالة الاجتماعية.

وأبرز أن توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تمحورت حول ضمان الحقوق وواجبات الدولة تجاه هذه الفئة من المواطنين وغياب مقتضيات متعلقة بمسطرة التقاضي والطعن أمام القضاء، علاوة على تحديد الواجبات الملقاة على عاتق الدولة والإدارة وهيئات التتبع والتنفيذ وربط المسؤولية بالمحاسبة في ما يخص الإدارات والمؤسسات العمومية المعنية بالإشراف على فئة الأشخاص في وضعية إعاقة.

من جهته، أشار ممثل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، رشيد الكنوني، أن الحكومة تبقى منفتحة على مبادرات كافة المتدخلين التي تروم تجويد مشروع القانون الإطار، موضحا أن القطاعات الحكومية

اشتغلت على هذا المشروع وفق مقاربة تشاركية مستندة في ذلك على روح الدستور والبرنامج الحكومية والمواثيق الدولية.

وأكد أنه تم الحرص أثناء بلورة هذا المشروع على اعتماد مقاربة تعتمد على "الحق" بدل "الرعاية" وتنويع مجالات النهوض بالشخص في وضعية إعاقة.

الملك يحسم موضوع الإجهاض:

إنها قضية طبية بامتياز

محمد السادس وإدريس اليزمي: صورة غير مألوفة للاستقبالات الرسمية قد تكون رسالة لترجيح المقاربة الحقوقية في قضية الاجهاض

خلف الموقف الملكي من قضية الإجهاض ارتياح المتتبعين، خاصة حينما طالب المعنيين بهذه القضية بالاجتهاد لمعالجة الأمر.

وقد اعتبر حزب التقدم والاشتراكية، على سبيل المثال، البلاغ خطوة مقدامة، حينما طالب البلاغ الملكي القطاعات الحكومية والمؤسسات الدستورية المعنية بالانكباب على تدارس موضوع الإجهاض وإجراء استشارات موسعة مع مختلف الفاعلين، مع التحلي بفضائل الاجتهاد.

وقد صفق المطالبون بتقنين الإجهاض على ما ورد في البلاغ دائما، حيث اعتبر الموقف الملكي قضية الإجهاض قضية طبية بامتياز: أصدر الملك توجيهاته للوزيرين (العدل والشؤون الإسلامية) ولرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قصد الانكباب على تدارس هذا الموضوع، الذي صار قضية طبية بامتياز... وقد اعتبرت هذه الفقرة بمثابة رغبة ملكية في إيجاد مخرج قانوني ديني متوافق عليه بين كل الحساسيات.

حرب جديدة بين "البي جي دي" ومجلس اليزمي لحقوق الانسان بسبب صورة. ابلاضي: مؤسسة كرتونية فاسدة المواطن لا يريد صدقاتهم بل الكرامة =الصورة

on: 2015/03/19 8:29:10 صباحًا In: أخر واقع الرئيسية لا يوجد تعليقات

علي الصافي -العيون/كود ===

شنت برلمانية العدالة والتنمية خديجة ابلاضي هجوما قويا ضد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون – السمارة محمد سالم الشرقاوي بسبب زيارته رفقة والي الجهة بوشعاب يحضيه الى امرأة مسنة.

وكتبت يوم 17 مارس 2015 على صفحتها "ألم يصنع مثل هؤلاء الفوارق الإجتماعية بفسادهم في مؤسساتهم هل يخفى علينا الأموال الطائلة المهدرة على تلك المؤسسة الكرتونية المسماة اللجنة الجهوية البعيدة كل البعد عن حقوق الإنسان

واضافت "المواطن لا يريد صدقاتهم التي سرقوها منه أنما يريد العدل والكرامة" وكانت صورة لرئيس اللجنة والوالي في زيارتهما الى المسنة التي تبلغ 90 سنة قد تم تسويقها بشكل كبير

http://www.goud.ma/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A-%D8%AC%D9%8A-%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%84-130330/

رئيس فريق المصباح: مشاركة الجيش في الانتخابات مغامرة كبيرة جدا

ردا على توصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان بشأن مشاركة الجيش في العملية الانتخابية المقبلة، اعتبر رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، عبد الله بووانو، أن مشاركة الجيش في التصويت تعد مغامرة كبيرة جدا، مشيرا إلى أن هذا الإجراء لا يوجد حتى في الدول الديمقراطية.

وتساءل بووانو عن أهداف اقتراح التوصيات التي جاء ضمنها مقترح تصويت الجيش في الانتخابات. واعتبر أن تسجيل الجيش في اللوائح الانتخابية شرط تعجيزي.

وأشار إلى أن ورش الجهوية يحتاج من ينزله، مشددا على أنه لا يمكن تنزله بدون نخب، وشدد على أن المنتخبين الذين سيوكل إليهم أمر تسيير الجماعات والمجالات الترابية يتطلب ضرورة توفرها على المستوى الدراسي الذي يؤهلها لذلك، في إشارة إلى الشروط الواجب توفرها في المنتخبين والمرشحين.

وشدد على ضرورة مراجعة المستوى الدراسي كأحد الشروط الواجب توفرها في المنتخبين الذين سيرأسون الجماعات الترابية.

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%BA%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D8%A7

الملك يدخل على خط جدل الإجهاض

1087/8

عبد الصمد بنعباد

على خطى جدل مدونة الأسرة

حسم التحكيم الملكي الجدل المتصاعد في المغرب، بخصوص «الإجهاض السري»، من خلال تكليف وزارتي العدل والحريات والأوقاف والشؤون الإسلامية، وأيضاً المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل صياغة مقترحات «اجتهادية» تساير التطور ولا تخالف الشريعة، على أن ترفع إلى الملك في مدة قدرها بلاغ الديوان الملكي بشهر واحد. التدخل الملكي في قضية الإجهاض، جاء استباقيا هذه المرة، لتطور الجدل كما سبق وحصل مع «الخطة الوطنية لإدماج المرأة في المجتمع»، التي جاءت بها حكومة عبد الرحمان اليوسفي في 2000 والتي عاش المغرب خلالها استقطابا حادا بين الإسلاميين واليساريين، استعمل فيها الشارع من خلال المسيرات من أجل فرض الشروط، ولم ينته الجدل إلا بتعيين الملك «اللجنة الملكية الاستشارية لمراجعة مدونة الأسرة» والتي عكست تنوعا اجتماعيا وضمت خبراء ومختصين وعلماء وترأسها محمد بوستة.

تدخل العاهل المغربي الملك محمد السادس لحسم الجدل الذي أثارته الدعوة إلى تقنين عملية الإجهاض، والحيلولة دون انقسام المجتمع، وذلك بتوجيه تعليمات للمسؤولين من أجل صياغة نص قانوني بهذا الشأن، يأخذ بعين الاعتبار تعاليم الشريعة الإسلامية والواقع الحالي لهذه الظاهرة، وذلك بتشاور وتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية.

واستقبل العاهل المغربي، الاثنين، بالقصر الملكي بالدار البيضاء، كلا من مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات،

> **معالجة هذه الإشكالية ستتم «في إطار احترام تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والتحلي بفضائل الاجتهاد**

وأحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "في إطار التفاعل والتجاوب الملكي الدائم مع انشغالات المواطنين ومختلف الفعاليات الوطنية، بخصوص القضايا المجتمعية الراهنة، ولا سيما منها إشكالية الإجهاض السري"، كما قال بلاغ للديوان الملكي.

وأضاف الديوان الملكي، أن معالجة هذه الإشكالية ستتم "في إطار احترام تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والتحلي بفضائل الاجتهاد، وبما يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي وتطلعاته، وبما يراعي وحدته وتماسكه وخصوصياته".

وأضاف البيان أن الملك محمد السادس أعطى توجيهاته لوزيري العدل والأوقاف ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قصد الانكباب على تدارس هذا الموضوع، الذي صار قضية طبية بامتياز، وكذا إجراء لقاءات واستشارات موسعة مع جميع الفاعلين المعنيين، وتلقي آرائهم على اختلافها، بالإضافة إلى التنسيق والتعاون مع المجلس العلمي الأعلى بشأن التداول حول مختلف الآراء والتوجهات، ورفع اقتراحات للعاهل المغربي بهذا الشأن داخل أجل أقصاه شهر.

من جهته، اعتبر وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، القيادي في حزب العدالة والتنمية، أن الملك محمد السادس "أعطانا تعليماته من أجل صياغة نص قانوني حول قضية الإجهاض السري يأخذ بعين الاعتبار التطورات الجارية وتعاليم الشريعة الإسلامية".

وأوضح الرميد، في تصريح للصحافة عقب الاستقبال الذي خصه به الملك محمد السادس، أن "الملك أعطانا تعليماته من أجل صياغة نص قانوني حول قضية الإجهاض السري، يأخذ بعين الاعتبار في نفس الآن التطورات الجارية في هذا المجال وتعاليم الشريعة الإسلامية

Conseil national des droits de l'Homme

السمحة، وذلك بتشاور وتنسيق تام مع مختلف الأطراف المعنية".

الإجهاض.. الجدل الدائم

فجر اللقاء الوطني، غير المسبوق، الذي نظمته وزارة الصحة، الأسبوع الماضي، حول موضوع "الإجهاض: التأطير القانوني ومتطلبات السلامة الصحية"، جدلا اجتماعيا كبيرا شارك فيه مختصون وأطباء وعلماء تحولوا من مناقشة القانون المجرم للإجهاض إلى الجدل حول "المسؤولية" عن الإجهاض.

وكانت نقطة البداية حين أعلن الحسين الوردي، أن الوزارة تنكب على وضع خطة عمل تتعلق بمعالجة إشكالية الإجهاض بالمغرب، تعتمد على نظرة شمولية وعلى محاور محددة للتدخل، وذلك بعد تزايد الدعوات المطالبة بإعادة النظر في القانون الحالي من قبل أطباء وحقوقيين، داعيا إلى تعديل القانون الجنائي الذي يعاقب الطبيب الذي يساعد على الإجهاض بعقوبات قد تصل إلى 30 سنة، واصفا هذا القانون بكونه مجحفا وقاسيا ومتجاوزا.

ولا يسمح القانون الجنائي المغربي بالإجهاض، إلا إذا استوجبته المحافظة على حياة أو صحة الأم، وهو ما اعتبره وزير الصحة صعب التأويل، باعتبار أن منظمة الصحة العالمية تعرف الصحة بحالة رفاه كامل بدني وعقلي واجتماعي، وأضاف "يمكنني القول إن هذا القانون أصبح اليوم متجاوزا ولا يستجيب للتحديات الحالية الخاصة بالحفاظ على الأم في المغرب، وتمتعها بجميع حقوقها الإنجابية".

ورغم دفاعه عن تغيير فصول القانون الجنائي المتعلقة بالإجهاض، مستندا إلى نص دستور 2011 على عدد من الحقوق، وعلى رأسها الحق في الحياة، ووصفه القانون الجنائي بكونه قانونا متشددا ومجحفا، إلا أن الوزير المغربي أكد بالمقابل أن تعديل القانون الجنائي، يجب أن يتمّ بناء على احترام قيم المغاربة الاجتماعية والثقافية والأخلاقية.

أما مصطفى بنحمزة، عضو المجلس العلمي الأعلى، فرفض بشكل قاطع تقنين الإجهاض على اعتبار أن ذلك قد يؤدي إلى تزايده بشكل غير مقبول في المملكة، ودعا إلى مزيد من التفكير والنقاش حول هذا الموضوع بين رجال الدين وعلماء الطب، مشددا على أن الأصل هو احترام الحق في الحياة طبقا لتعاليم الإسلام، قبل أن يرد عليه الوردي، مؤكدا أن تقنين الإجهاض "ستكون له آثار إيجابية على البلاد، لخصها في خفض نسبة وفيات الأمهات الناجمة عن الإجهاض السري غير المأمون، وتمكين الأطباء من العمل في إطار قانوني وفي ظروف تحترم السلامة الصحية، ودافع عن ذلك بالقول إن العمل في شفافية سيعطي المغرب مصداقية أكثر أمام دول العالم في ما يخص الحقوق والصحة الإنجابية.

وشدد على أن تقنين الإجهاض سيساهم في خفض الكلفة المادية سواء بالنسبة للنساء، باعتبار أن عمليات الإجهاض السري أكثر تكلفة، أو بالنسبة للدولة، فيما يخص تكلفة التكفل بالمضاعفات الناجمة عن الإجهاض السري.

وبالنسبة للقيادي في حزب العدالة والتنمية سعد الدين العثماني، وزير الخارجية المغربي السابق، فدعا إلى توسيع الحالات التي يجب إباحة الإجهاض قانونيا فيها لتشمل حالة المرض العقلي الشديد لدى المرأة.

كما دعا للسماح بالإجهاض قانونيا خلال الأسابيع الستة الأولى من الحمل إذا ترتب عن اغتصاب أو عن زنا المحارم أو خلال ال120 يوما الأولى من الحمل بناء على طلب الوالدين إذا ثبت بواسطة البحوث الطبية والوسائل المختبرية أن الجنين به تشوهات أو أمراض جينية، مع التدقيق في تعريف معنى التشوهات والأمراض الجينية.

ورغم هذا الجدل الكبير فإن المتتبعين لهذا الشأن يسجلون للحكومة الإسلامية أنها فتحت نقاشا مجتمعيا حول هذا الموضوع.

الإجهاض.. أرقام ووقائع

تتحدث الأرقام عن حدوث 1000 حالة حمل غير مرغوب فيه يوميا، وهناك 500 إلى 600 حالة تجهض بشكل يومي من طرف أطباء متخصصين وغير متخصصين، أومن خلال تناول الأعشاب المسهلة لذلك، أو استعمال أدوات حادة أو تناول جرعات زائدة من الأدوية، و150 إلى 250 إجهاضا غير طبي، و50 إلى 100 حالة تتابع الحمل، وهي أرقام كشف عنها الدكتور شفيق الشرايبي، الاختصاصي في أمراض وجراحة النساء وعلاج العقم ورئيس مصلحة الولادة بمستشفى الليمون بالرباط أخيرا.

أكبر من هذا، كشف التقرير الثاني "للجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض" أرقاما ومعطيات صادمة، بينت تفاقم الظاهرة. التقرير تحدث عن أزيد من 1400 حالة إجهاض تجرى يوميا بالمغرب، بعدما تحدثت تقارير سابقة عن ما بين 500 و600 حالة يوميا. وأكد التقرير أن الحالات المسجلة تضاعفت في السنوات الأخيرة بشكل مهول.

ولفت التقرير إلى أن "وسائل الإجهاض التقليدية تراجعت بشكل كبير في الآونة الأخيرة بعدما صار هناك أطباء يحترفون إجراءه"، وأشار إلى أن "العملية التي تجرى في العيادات والمصحات تكلف ما بين 1500 و3000 درهم، وتلجأ العديد من الفتيات والنساء إلى الإجهاض كطريقة سهلة للتخلص من أجنة أحيانا يكون نموها قد يشكل فضيحة بالنسبة لهن.

ورسم التقرير "واقعا مظلما عن ظروف الإجهاض في المغرب"، مؤكدا أن "ما يحدث داخل بعض العيادات أصبح مخيفا، حيث تتم عمليات وأد في الظلام بشكل يومي بعيدا عن أعين السلطات"، وأن "حالات كثيرة تعرض تفاصيل مرعبة عن عمليات الإجهاض السري داخل العيادات الطبية".

وأشارت الشهادات التي قدمها التقرير إلى أن "ضحايا هذه العمليات التي تجرى في الظلام، شابات جامعيات، وقاصرات يسلمن أنفسهن لمشارط الأطباء في السر خوفا من العار والفضيحة، وكذا خادمات في البيوت يقعن ضحية لأبناء مشغليهم في غالب الأحيان".

وبحسب بعض الدراسات الميدانية التي أشرفت عليها الجمعية المغربية لتنظيم الأسرة وأعلنت عن نتائجها بداية سنة 2008 فإن فئة النساء في سن الإنجاب المتراوحة أعمارهن ما بين 19 و49 سنة والتي تعتبر أكثر الفئات عرضة للأخطار المرتبطة بعملية الإجهاض غير الآمن، تشكل النساء المتزوجات منها 52 بالمائة، في حين تشكل العازبات تقريبا النصف، أي بنسبة 42 بالمائة التي تعتبر نسبة صادمة، في حين تشكل المطلقات والأرامل 6 بالمائة وبالتالي فحسب هذه الدراسة الفتيات المراهقات أكثر عرضة لأخطار الإجهاض.

ويجرم القانون المغربي الإجهاض، ويعاقب بالسجن من سنة إلى 5 سنوات كل من قام بهذه العملية من الأطباء وغيرهم، ويشدد العقوبة في حال وفاة الحامل لتصل إلى السجن من 10 إلى 20 سنة، كما يعاقب بالسجن من 6 أشهر إلى سنتين وأداء غرامة مالية كل امرأة أجهضت نفسها عمدا، أو حاولت ذلك، أو قبلت أن يجهضها غيرها. بيد أن القانون أباح إجهاض الأم في حال وجود خطر على صحتها، لكن مع ضرورة الحصول على إذن الزوج.

> **دعا سعد الدين العثماني، إلى توسيع الحالات التي يجب إباحة الإجهاض قانونيا فيها لتشمل حالة المرض العقلي الشديد لدى المرأة، كما دعا للسماح بالإجهاض قانونيا خلال الأسابيع الستة الأولى من الحمل إذا ترتب عن اغتصاب أو عن زنا المحارم**

Conseil national des droits de l'Homme

داخل أجل أقصاه شهر.. الملك يأمر الرميد والتوفيق واليزمي بتقديم مقترحات حول الإجهاض

ذكر بلاغ للديوان الملكي أن الملك محمد السادس، استقبل اليوم الاثنين (16 فبراير)، في القصر الملكي في الدار البيضاء، كلا من المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، وأحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأشار البلاغ إلى أن هذه الاستقبالات تندرج في إطار التفاعل والتجاوب الملكي الدائم مع انشغالات المواطنين ومختلف الفعاليات الوطنية، بخصوص القضايا المجتمعية الراهنة، وسيما منها إشكالية الإجهاض السري، وذلك في إطار احترام تعاليم الدين الإسلامي والتحلي بفضائل الاجتهاد، وبما يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي وتطلعاته، وبما يراعي وحدته وتماسكه وخصوصياته.

وبهذه المناسبة، يضيف البلاغ، أصدر الملك توجيهاته إلى الوزيرين ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قصد الانكباب على تدارس هذا الموضوع، الذي صار قضية طبية بامتياز، وكذا إجراء لقاءات واستشارات موسعة مع جميع الفاعلين المعنيين وتلقي آرائهم على اختلافها.

كما أمر الملك الوزيرين المعنيين ورئيس المجلس بالتنسيق والتعاون مع المجلس العلمي الأعلى بشأن التداول حول مختلف الآراء والتوجهات، ورفع اقتراحات داخل أجل أقصاه شهر.

http://www.kifache.com/69442

رئيس فريق المصباح: مشاركة الجيش في الانتخابات مغامرة كبيرة جدا

ردا على توصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان بشأن مشاركة الجيش في العملية الانتخابية المقبلة، اعتبر رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، عبد الله بووانو، أن مشاركة الجيش في التصويت تعد مغامرة كبيرة جدا، مشيرا إلى أن هذا الإجراء لا يوجد حتى في الدول الديمقراطية.

وتساءل بووانو عن أهداف اقتراح التوصيات التي جاء ضمنها مقترح تصويت الجيش في الانتخابات. واعتبر أن تسجيل الجيش في اللوائح الانتخابية شرط تعجيزي.

وأشار إلى أن ورش الجهوية يحتاج من ينزله، مشددا على أنه لا يمكن تنزله بدون نخب، وشدد على أن المنتخبين الذين سيوكل إليهم أمر تسيير الجماعات والمجالات الترابية يتطلب ضرورة توفرها على المستوى الدراسي الذي يؤهلها لذلك، في إشارة إلى الشروط الواجب توفرها في المنتخبين والمرشحين.

وشدد على ضرورة مراجعة المستوى الدراسي كأحد الشروط الواجب توفرها في المنتخبين الذين سيرأسون الجماعات الترابية.

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%BA%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D8%A7

رئيس فريق المصباح: مشاركة الجيش في الانتخابات مغامرة كبيرة جدا

ردا على توصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان بشأن مشاركة الجيش في العملية الانتخابية المقبلة، اعتبر رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، عبد الله بووانو، أن مشاركة الجيش في التصويت تعد مغامرة كبيرة جدا، مشيرا إلى أن هذا الإجراء لا يوجد حتى في الدول الديمقراطية.

وتساءل بووانو عن أهداف اقتراح التوصيات التي جاء ضمنها مقترح تصويت الجيش في الانتخابات. واعتبر أن تسجيل الجيش في اللوائح الانتخابية شرط تعجيزي.

وأشار إلى أن ورش الجهوية يحتاج من ينزله، مشددا على أنه لا يمكن تنزله بدون نخب، وشدد على أن المنتخبين الذين سيوكل إليهم أمر تسيير الجماعات والمجالات الترابية يتطلب ضرورة توفرها على المستوى الدراسي الذي يؤهلها لذلك، في إشارة إلى الشروط الواجب توفرها في المنتخبين والمرشحين.

وشدد على ضرورة مراجعة المستوى الدراسي كأحد الشروط الواجب توفرها في المنتخبين الذين سيرأسون الجماعات الترابية.

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%BA%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D8%A7

Maroc : Débat sur l'avortement

Le débat sur une réforme de la loi sur l'avortement refait surface, poussant le roi Mohammed VI à se saisir du dossier.
Le sujet surgit à la suite des sanctions qui ont été prises contre un médecin, qui avait affiché à la télévision son adhésion à la pratique.
La législation marocaine ne permet l'avortement que dans le cas où la grossesse menace la santé de la femme.
L'interruption volontaire de grossesse (IVG) est passible d'un à cinq ans de prison.
Les débats sur l'ampleur de la réforme sont vifs.
Certains chefs religieux sont opposés à toute révision législative à ce sujet, arguant que le droit à la vie est sacré.
Ils affirment que faciliter les avortements conduirait à des excès et à la destruction de la famille.
A l'issue d'une audience lundi, il a été décidé que les ministres de la Justice, des Affaires islamiques et le patron du Conseil national des droits de l'Homme devront soumettre des propositions de loi, au plus tard dans un mois.
Selon certaines associations féminines, environ 800 avortements clandestins ont lieu chaque jour dans le royaume.

http://www.bbc.co.uk/afrique/region/2015/03/150319_morroco_abortion

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي لبلي

العدالة والتنمية يرفض مقترح تصويت الجيش في الانتخابات

الرباط: العاصمة بوست

انتقد عبد الله بوانو، رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب مقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعديل القوانين الانتخابية للسماح للجيش، وحاملي السلاح من جميع الرتب وأعوان القوة بالتصويت في الانتخابات المقبلة.

وقال بوانو أمس (الأربعاء) خلال اجتماع لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة "إن اقتراح تمكين الجيش من المشاركة في التصويت هو مغامرة كبيرة لا توجد في الدول الديمقراطية" معتبرا أن مطلب تسجيل الجيش في اللوائح الانتخابية شرط تعجيزي.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اقترح تعديل القوانين الانتخابية للسماح للجيش، وحاملي السلاح من جميع الرتب وأعوان القوة، والأجانب والسجناء والرحل والمشردين بالتصويت في الانتخابات البلدية المقبلة المقررة في 4 شتنبر المقبل.

وأوصت مذكرة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بعنوان "خمس وأربعون توصية من أجل انتخابات أكثر إدماجا وقربا من المواطنين"، بالسماح بالتصويت في الانتخابات لجميع الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية لفترة لا تقل عن 5 سنوات، وكذا تسجيل المشردين المقيمين في بعض المساكن المؤقتة مثل المقطورات والحاويات، وغيرها من أنواع السكن الهش، في اللوائح الانتخابية للجماعات التي توجد فيها هذه المساكن. ودعا المجلس إلى ضرورة "تمكين نزلاء المؤسسات السجنية غير الفاقدين للأهلية الانتخابية، في حالة ما إذا اختاروا ذلك، من التسجيل في اللوائح الانتخابية للجماعات، حيث تتواجد المؤسسات السجنية المودعين فيها، وإنشاء مكاتب مؤقتة داخل المؤسسات السجنية، من أجل قيد المعتقلين غير المحكوم عليهم بفقدان الأهلية الانتخابية في اللوائح الانتخابية".

واقترح المجلس السماح إنشاء مراكز الاقتراع المتنقلة، تسهيلا لتسجيل الرحل في الجماعات، المنصوص عليها في مرسوم تحديد قائمة الجماعات الواقعة في مناطق اعتيادية للترحال.

وفي سياق آخر كشف الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، عن معطيات حول تفاعل الهيات السياسية مع مسودة مشروع القانون التنظيمي للجهة، حيث أشار إلى أن الوزارة، تلقت ما بين منتصف يوليوز ونهاية أكتوبر 2014، 26 جوابا من الأحزاب السياسية، (ثلاثة منها، تقدمت بمذكرة مشتركة)، وهو ما يمثل 81 بالمائة من الأحزاب التي تمت مراسلتها، وعددها 32.

وأفاد الضريس أن الهيات السياسية، تقدمت بـ 226 مقترحا تعديليا، منها 59 اقتراحا تقدمت به أحزاب الأغلبية، و52 اقتراحا تقدمت به أحزاب المعارضة (الاتحاد الدستوري، الاستقلال، الأصالة والمعاصرة، الاتحاد الاشتراكي)، فيما اقترحت باقي الأحزاب 115 اقتراحا.

كما كشف الضريس أنه تم اعتماد 107 اقتراحا من بين 226، أي بنسبة 47 بالمائة، 30 للمعارضة، و32 تعود للأغلبية.

رئيس فريق المصباح: مشاركة الجيش في الانتخابات مغامرة كبيرة جدا

ردا على توصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان بشأن مشاركة الجيش في العملية الانتخابية المقبلة، اعتبر رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، عبد الله بووانو، أن مشاركة الجيش في التصويت تعد مغامرة كبيرة جدا، مشيرا إلى أن هذا الإجراء لا يوجد حتى في الدول الديمقراطية.

وتساءل بووانو عن أهداف اقتراح التوصيات التي جاء ضمنها مقترح تصويت الجيش في الانتخابات. واعتبر أن تسجيل الجيش في اللوائح الانتخابية شرط تعجيزي.

وأشار إلى أن ورش الجهوية يحتاج من ينزله، مشددا على أنه لا يمكن تنزله بدون نخب، وشدد على أن المنتخبين الذين سيوكل إليهم أمر تسيير الجماعات والمجالات الترابية يتطلب ضرورة توفرها على المستوى الدراسي الذي يؤهلها لذلك، في إشارة إلى الشروط الواجب توفرها في المنتخبين والمرشحين.

وشدد على ضرورة مراجعة المستوى الدراسي كأحد الشروط الواجب توفرها في المنتخبين الذين سيرأسون الجماعات الترابية.

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%BA%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D8%A7

رئيس فريق المصباح: مشاركة الجيش في الانتخابات مغامرة كبيرة جدا

ردا على توصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان بشأن مشاركة الجيش في العملية الانتخابية المقبلة، اعتبر رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، عبد الله بووانو، أن مشاركة الجيش في التصويت تعد مغامرة كبيرة جدا، مشيرا إلى أن هذا الإجراء لا يوجد حتى في الدول الديمقراطية.

وتساءل بووانو عن أهداف اقتراح التوصيات التي جاء ضمنها مقترح تصويت الجيش في الانتخابات. واعتبر أن تسجيل الجيش في اللوائح الانتخابية شرط تعجيزي.

وأشار إلى أن ورش الجهوية يحتاج من ينزله، مشددا على أنه لا يمكن تنزله بدون نخب، وشدد على أن المنتخبين الذين سيوكل إليهم أمر تسيير الجماعات والمجالات الترابية يتطلب ضرورة توفرها على المستوى الدراسي الذي يؤهلها لذلك، في إشارة إلى الشروط الواجب توفرها في المنتخبين والمرشحين.

وشدد على ضرورة مراجعة المستوى الدراسي كأحد الشروط الواجب توفرها في المنتخبين الذين سيرأسون الجماعات الترابية.

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%BA%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D8%A7

العاهل المغربي يدعو إلى احترام تعاليم الدين الإسلامي بخصوص إشكالية الإجهاض السري

شهد يوم الاثنين الماضي استقبالين هامين في القصر الملكي بالدار البيضاء، حيث استقبل العاهل المغربي الملك محمد السادس كلا من السيد المصطفى الرميد؛ وزير العدل والحريات، والسيد أحمد التوفيق؛ وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، قبل أن يستقبل جلالته السيد إدريس اليزمي؛ رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وبحسب بلاغ اصدرته وزارة القصور الملكية والتشريفات بالمناسبة، فإن هذه الاستقبالات تندرج في إطار التفاعل والتجاوب الملكي الدائم مع انشغالات المواطنين ومختلف الفعاليات الوطنية، بخصوص القضايا المجتمعية الراهنة، ولاسيما منها إشكالية الإجهاض السري، وذلك في إطار احترام تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والتحلي بفضائل الاجتهاد، وبما يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي وتطلعاته، وبما يراعي وحدته وتماسكه وخصوصياته.

وبهذه المناسبة، يضيف البلاغ ، أصدر جلالة الملك توجيهاته السامية للسيدين الوزيرين وللسيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قصد الانكباب على تدارس هذا الموضوع، الذي صار قضية طبية بامتياز، وكذا إجراء لقاءات واستشارات موسعة مع جميع الفاعلين المعنيين وتلقي آرائهم على اختلافها.

كما أمر الملك محمد السادس الوزيرين المعنيين والسيد رئيس المجلس بالتنسيق والتعاون مع المجلس العلمي الأعلى بشأن التداول حول مختلف الآراء والتوجهات، ورفع اقتراحات للعلم السامي لجلالته، داخل أجل أقصاه شهر.

وقد حضر هذا الاستقبال مستشار صاحب الجلالة السيد فواد عالي الهمة.

ويجمع المراقبون للشأن المغربي على أهمية ما شهدته المملكة من تطور في عهد الملك محمد السادس، والمتمثل أساسا في الاهتمام بهموم المواطن ومن خلاله القرب من هموم المجتمع ككل.

ولم يقتصر اهتمام العاهل المغربي بالمواطن على مجال معين فحسب، بل تجاوزه إلى تحديث المدن المغربية في عهده سواء من حيث التجهيزات الأساسية أو المشاريع العمرانية، وذلك من خلال الأوراش الكبرى التي يتم إنجازها في كل أصقاع المملكة...اسماعيل الرباني

http://www.alwiam.info/index.php/news/1017-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A8%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5-%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A

رئيس فريق المصباح: مشاركة الجيش في الانتخابات مغامرة كبيرة جدا

ردا على توصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان بشأن مشاركة الجيش في العملية الانتخابية المقبلة، اعتبر رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، عبد الله بووانو، أن مشاركة الجيش في التصويت تعد مغامرة كبيرة جدا، مشيرا إلى أن هذا الإجراء لا يوجد حتى في الدول الديمقراطية.

وتساءل بووانو عن أهداف اقتراح التوصيات التي جاء ضمنها مقترح تصويت الجيش في الانتخابات. واعتبر أن تسجيل الجيش في اللوائح الانتخابية شرط تعجيزي.

وأشار إلى أن ورش الجهوية يحتاج من ينزله، مشددا على أنه لا يمكن تنزله بدون نخب، وشدد على أن المنتخبين الذين سيوكل إليهم أمر تسيير الجماعات والمجالات الترابية يتطلب ضرورة توفرها على المستوى الدراسي الذي يؤهلها لذلك، في إشارة إلى الشروط الواجب توفرها في المنتخبين والمرشحين.

وشدد على ضرورة مراجعة المستوى الدراسي كأحد الشروط الواجب توفرها في المنتخبين الذين سيرأسون الجماعات الترابية.

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%BA%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D8%A7

رئيس فريق المصباح: مشاركة الجيش في الانتخابات مغامرة كبيرة جدا

ردا على توصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان بشأن مشاركة الجيش في العملية الانتخابية المقبلة، اعتبر رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، عبد الله بووانو، أن مشاركة الجيش في التصويت تعد مغامرة كبيرة جدا، مشيرا إلى أن هذا الإجراء لا يوجد حتى في الدول الديمقراطية.

وتساءل بووانو عن أهداف اقتراح التوصيات التي جاء ضمنها مقترح تصويت الجيش في الانتخابات. واعتبر أن تسجيل الجيش في اللوائح الانتخابية شرط تعجيزي.

وأشار إلى أن ورش الجهوية يحتاج من ينزله، مشددا على أنه لا يمكن تنزله بدون نخب، وشدد على أن المنتخبين الذين سيوكل إليهم أمر تسيير الجماعات والمجالات الترابية يتطلب ضرورة توفرها على المستوى الدراسي الذي يؤهلها لذلك، في إشارة إلى الشروط الواجب توفرها في المنتخبين والمرشحين.

وشدد على ضرورة مراجعة المستوى الدراسي كأحد الشروط الواجب توفرها في المنتخبين الذين سيرأسون الجماعات الترابية.

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%BA%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D8%A7

أزمة سياسية تلوح في الأفق: المعـــــارضة تتجه إلى مقاطعـة الانـتـخابات...

عندما يقترب موعد الانتخابات تجتمع الأغلبية والمعارضة بتدخل من وزارة الداخلية، للتوافق حول تاريخ ويوم الاقتراع، والتغييرات المحدثة على الخريطة الترابية والدوائر الانتخابية، وهو عرف جرى العمل به في السابق، لكن لأول مرة تقود الحكومة المبادرة وترسم لوحدها مشاريع القوانين التنظيمية، وتضع جدولة للانتخابات، كما تعد لتقسيم ترابي من جانب واحد، وهي إجراءات أغضبت المعارضة، ودفعتها إلى الانسحاب من لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة، ورفعت تظلمها إلى وزير الداخلية محمد حصاد، حيث تلوح أزمة سياسية في الأفق يمكن أن تؤثر على موعد إجراء الانتخابات الجماعية المحددة في شهر شتنبر المقبل...فما هي خبايا شد الحبل بين الأغلبية والمعارضة؟ وما هي السيناريوهات المحتملة لهذا النزاع؟

مصطفى الخلفي

بات الحديث مقتصرا في الآونة الأخيرة على سيناريوهين اثنين لا مفر من أحدهما.
«السيناريو الأول»: تأجيل الانتخابات عن موعدها
«السيناريو الثاني»: مقاطعة الانتخابات

أرشيف

المعارضة تنسحب من المشاورات بعد انفراد بن كيران بالقرارات الانتخابية

4582/10

علل البرلماني محمد صبحي في تصريح لـ "المشعل" قرار انسحاب فرق المعارضة لعدم إشراكهم من قبل الحكومة في الإعداد لمشاريع القوانين المتعلقة بالانتخابات، وللتعبير عن رفضهم لإجراء الاقتراع يوم الجمعة، حيث تستغل شعيرة الصلاة الجماعية لاستقطاب شريحة من المصوتين من لدن طرف بعينه. وأضاف البرلماني صبحي أن الحكومة مطالبة بإشراك المعارضة في جميع القوانين الانتخابية إن «أرادوا نزاهة وشفافية هذا الاستحقاق»، وصرح إدريس لشكر لـ "المشعل" بأن المعارضة أعلنت انسحابها من أشغال اللجنة، بناء على معطيات واقعية ضمنتها في بلاغ صدر باسم أربعة أحزاب هي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال والأصالة والمعاصرة والاتحاد الدستوري، وأنه لن يضيف شيئا عما ورد في البلاغ، وهو نفس ما ردده محمد لبيض الأمين العام للاتحاد الدستوري في تصريح لـ "المشعل"، مؤكدا أن بلاغ المعارضة كان واضحا في سرد أسباب الانسحاب.

خلال اجتماع لجنة الداخلية طلب لشكر نقطة نظام، دعا عبرها محمد حصاد وزير الداخلية إلى توضيح مطالب المعارضة التي تقدمت بها ولم تجد لها جوابا، بل لم يؤخذ بأي منها عند الإعداد للقوانين التنظيمية الخاصة بالانتخابات، معلنا انسحاب المعارضة من الاجتماع إذا لم تؤخذ مطالبها بعين الاعتبار، تماشيا مع الدور الذي منحه لها الدستور الجديد.. وذكر محمد صبحي المنتمي لحزب الاستقلال أن محور الخلاف يتركز في نقاط أساسية هي

• أولا عدم جواب الحكومة على مذكرة المعارضة حول الانتخابات، حيث لم تؤخذ تعديلاتها بعين الاعتبار.

• ثانيا: توقيع رئيس الحكومة على تاريخ الانتخابات دون مشاورة مع أحزاب المعارضة، إذ جرت العادة أن يستشير رئيس الحكومة جميع الأحزاب في الموضوع، لكن بن كيران وقع منفردا على يوم الجمعة لإجراء الاقتراع، واعتبرت المعارضة أن يوم الجمعة حسب ما ينص عليه ظهير ملكي يوم للعبادة، «ونحن لا نريد أن نخلط الدين بالسياسة».

• ثالثا: رفض مقترح الحكومة القاضي بتقليص عدد القاطعات في البيضاء من 16 إلى 8 مقاطعات، والتدخل في التقطيع الترابي لكل من مدينتي الرباط وسلا، وأكدت أحزاب المعارضة أن هذا التقسيم لا بد أن يهم جميع المدن دون استثناء.

وهو الرفض الذي دفع وزير الداخلية إلى عقد لقاء عاجل في اليوم الموالي للانسحاب، لكبح النزاع بين الأغلبية والمعارضة، ووضع حد لأزمة سياسية تلوح في الأفق، فما الذي خرج به الاجتماع؟

بن كيران في مبارق جديد

حصاد يغلب المقاربة التشاركية في حواره مع المعارضة وأطراف في الحكومة تصعد

4582/10

حصاد خصاد ومشاورات النفس الأخير

ما إن اندلعت بوادر أزمة سياسية مع انسحاب المعارضة من لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة، والذي كان مخصصا لتقديم ومناقشة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، حتى دخل محمد حصاد على الخط، واجتمع بأحزاب المعارضة، حيث صدر بلاغ وزارة الداخلية يعلن أن الاجتماع «تناول بالبحث المستفيض مختلف الجوانب المرتبطة بإنجاح عملية الاستحقاقات الانتخابية المقبلة»، وبعد الإنصات لكل المؤاخذات والتحفظات التي تم بسطها بتفصيل من طرف قيادات أحزاب المعارضة، جدد حصاد تأكيده «على توفير كافة الضمانات القانونية والشروط المادية والإدارية لإنجاح الاستحقاقات الانتخابية المقبلة»، معلنا «أن الإشراف على السلسل الانتخابي المقبل سيكون بكامله تحت سلطة الحكومة، طبقا لمضمون بلاغ الديوان الملكي الصادر في أكتوبر 2014»، وفي رد على مطالب المعارضة التي وردت في بلاغها الرسمي، والتي همت النقاط الخلافية التي قد تعصف بموعد الانتخابات القادمة، تعهد حصاد بـ «مواصلة المشاورات والإنصات لمختلف الفرقاء السياسيين وخاصة أحزاب المعارضة البرلمانية، انسجاما مع المقاربة التشاركية والتفاعل الإيجابي مع ملاحظاتها واقتراحاتها»، كما جاء في نص البلاغ.

بوادر تبدو مشجعة من وزارة الداخلية لمواصلة المشاورات، لكن لا تشاطرها بقية أطراف الأغلبية التي اختارت التصعيد بدل الحوار، حيث أعلن عبد الله بوانو رئيس الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية، أن أسباب انسحاب المعارضة «واهية ولا يقبلها العقل والمنطق»، مضيفا أن هذا الفعل «ابتزاز للدولة وليس معارضة للحكومة»، حسب تعبيره، وهو طرح شاطره إياه رشيد روكيان رئيس فريق التقدم الديمقراطي البرلماني، مما يعني أن الهوة تزداد اتساعا بين الأغلبية والمعارضة، ومن المتوقع ألا يتفق الطرفان حول النقاط الخلافية، وهو ما توقعه مصدر من الأغلبية البرلمانية، الذي غلب احتمال تشبث رئيس الحكومة بحقه الدستوري ورفض إدراج النقاط الخلافية لتسويتها، والتشبث بمنهجية الأغلبية في التقطيع الانتخابي وتاريخ الاقتراع، مما يعني أن أزمة سياسية تلوح في الأفق، وأن سيناريوهات كثيرة سيتم تغليبها، لعل من أهمها مقاطعة المعارضة للانتخابات الجماعية القادمة، فما هي تلك الاحتمالات؟

المعارضة تعلن اللجوء إلى خيار مقاطعة الانتخابات

إذا لم تؤخذ اقتراحات المعارضة بخصوص القوانين التنظيمية للانتخابات والتقطيع الترابي وأجندة الانتخابات بعين الاعتبار، فإن احتمال مقاطعة الانتخابات يظل واردا، حسب تصريح عمر السنتيسي لـ "المشعل"، حيث لوحت المعارضة قبل شهر بإمكانية اللجوء لخيار المقاطعة إذا اصطدموا بالحائط، ورفض رئيس الحكومة مقترحاتهم التي يكفلها لهم الدستور.. فماذا لو رفض تغيير يوم الجمعة بيوم آخر لإجراء الانتخابات، وتراجع عن تقليص التقطيع الانتخابي للدار البيضاء والرباط وسلا، وتشبث بتقليص الجماعات من 16 الى 8 في البيضاء، ودمج جماعات مع بعضها في الرباط وسلا؟ ألن يعني ذلك نهاية المشاورات، وسنكون حينئذ أمام حالة شاذة لم تحدث حتى في «أيام إدريس البصري وزير الداخلية الأسبق، حيث كان العرف ساريا كلما اقترب موعد انتخابي، بفتح الوزارة لحوار مع الأحزاب والحصول على موافقتهم على التقطيع الانتخابي وموعد الانتخابات»، حسب ما أكده مصدر حزبي، وهو احتمال وارد في أجندة الحكومة والمعارضة على حد سواء، حيث تدور سيناريوهات كثيرة في الصالونات السياسية، وبات الحديث مقتصرا في الآونة الأخيرة على سيناريوهين اثنين لا مفر من أحدها.

قادة أحزاب المعارضة

السيناريو الأول: تأجيل الانتخابات عن موعدها

سبق لرئيس الحكومة أن وقع على أجندة الانتخابات بشكل انفرادي مع الأغلبية دون إخبار المعارضة أو أخذ رأيها في الموضوع، فقد حددت الأجندة يوم الجمعة 4 شتنبر 2015 موعدا لإجراء الانتخابات الجماعية والجهوية، ودعت المرشحين إلى إيداع ترشيحاتهم بين 10 و 21 غشت 2015، كما حددت أيام الحملة الانتخابية بين السبت 22 غشت والخميس 3 شتنبر من نفس الشهر، وهي مواعيد تطالب المعارضة بتغييرها، فإذا تغير يوم الاقتراع من الجمعة إلى السبت 5 شتنبر فمعنى هذا أن كل المواعيد الأخرى ستتغير، وهو احتمال مستبعد حسب مصدر حزبي، لأن رئيس الحكومة اختار السير منفردا في قيادة الانتخابات، إذ فهم الدعوة الملكية بإشراف الحكومة على الانتخابات، أنها دعوة إلى الإنفراد بالقرارات، يضيف المصدر.

أما إذا وافق بن كيران على مقترحات المعارضة فإننا سنكون لا محالة أمام سيناريو تأجيل الانتخابات ليوم أو حتى لشهر، لأن من المعارضة من يدعو إلى تأخير الانتخابات لشهر بدعوى تزامنها مع أجواء عيد الأضحى المعروف بسفر العمالة الوافدة إلى المدن نحو مواطنها الأصلية، مما يؤثر على عدد المشاركين في الانتخابات.. أما إن رفض رئيس الحكومة فسنكون لا محالة أمام السيناريو الثاني.

السيناريو الثاني: مقاطعة الانتخابات

«إذا حدث توافق ستؤجل الانتخابات»، حسب تأكيد عمر السنتيسي رئيس لجنة الداخلية التي انسحبت من أشغالها فرق المعارضة، وهو احتمال وارد بقوة، لكن يمكن لرئيس الحكومة أن يرفض التأجيل، إذ يدور في كواليس أحزاب المعارضة احتمال اللجوء إلى خيار مقاطعة الانتخابات، وهو سيناريو أسوأ حسب العديد من المتتبعين، لأن هذا الخيار سيكون أول تعثر لدستور 2011، حيث ستعطل أول عملية انتخابية للجماعات الجهوية والجهات، مما سيعصف بانتخابات مجلس المستشارين، ويضيع الأمل بتجديد أعضائه الذين عمروا لولايتين دون انتخابات، وسيعم الغموض المشهد السياسي إن أجريت الانتخابات الجماعية في موعدها يوم الجمعة 4 شتنبر وشاركت فيها أحزاب الأغلبية منفردة بإحكام سيطرتها على الخريطة الانتخابية، مما يعني الدخول مباشرة إلى مأزق سياسي حقيقي، حسب مصدر حزبي، وهو ما يشاطره فيه عمر السنتيسي بالقول: «إن قرار مقاطعة الانتخابات سيكون واردا ونتمنى أن لا نصل إلى هذا السيناريو».

لا مفر من سيناريو التأجيل إن غلبت الحكومة لغة الحوار، أما إن حكمت رأيها فإن احتمال المقاطعة يظل واردا، وهو الاحتمال الأسوأ، الذي يمكن أن يقود إلى أزمة سياسية خانقة، لن يكون من مخرج منها إلا اللجوء إلى التحكيم الملكي مرة أخرى، بعد أن عم الجدل حول الجهة التي ستشرف على الانتخابات سابقا، وحكم الملك الدستور معلنا أن الحكومة هي من ستتولى هذه المهمة.. وهي تكهنات واردة، وستتأكد إحدى فصولها مع الدعوة الجديدة التي وجهت إلى جميع أحزاب المعارضة للالتئام مستقبلا في لجنة الداخلية، لمناقشة مطالبها، والاتفاق على حلول متوافق بشأنها مع جميع الأطراف.. فكيف ستدور فصول هذا الحوار الذي سيكون ساخنا في ظل تشبث المعارضة بمطالبها وتعنت الحكومة واستقوائها بأرائها؟ الجواب متروك لجولات الحوار الذي قد تطول فصوله الساخنة.

*عمر السنتيسي

قد يتطور موقف المعارضة إلى مقاطعة الانتخابات

ماهي أسباب انسحاب المعارضة من لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة؟

عندما افتتحت الاثنين الماضي أشغال لجنة الداخلية تدخل إدريس لشكر باسم المعارضة وأدلى بتصريح، ثم عقدت المعارضة ندوة صحفية أعلنت من خلالها قرار الانسحاب من اللجنة، وعللنا ذلك بأن الحكومة لم ترد على المذكرة التي قدمتها لها المعارضة بخصوص التعديلات على القوانين التنظيمية للانتخابات، خاصة قانون الجهة والجماعات، كما اقترحنا تغيير يوم الجمعة الذي تقرر أن يكون يوما للانتخابات الجماعية القادمة، لقدسية هذا اليوم واستغلاله من طرف بعض الجهات في عمليات الاستقطاب من المساجد، فحسب تجارب سابقة تبين أن فترة الزوال تعرف ضعفا شديدا في أعداد الناخبين لتزامن التصويت مع شعائر الصلاة، لكن رئيس الحكومة وقع مراسيم تحديد تاريخ الانتخابات دون استشارة مع المعارضة التي قدمت مقترحا بتغيير هذا التاريخ، ولم يراع العرف الذي ظل سائدا وهو التوافق بين أحزاب الأغلبية والمعارضة حول تاريخ إجراء الانتخابات، وذلك تماشيا مع الدستور الجديد، وما هو معمول به في بعض الدول الأوربية التي تصوت يوم الأحد، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التي تصوت يوم الثلاثاء.

ما هو أفق هذا الانسحاب؟

كان هنالك اتصال بين وزير الداخلية وأحزاب المعارضة بعد الانسحاب، وعبر لها عن استعداده لمناقشة مقترحات المعارضة، وقد استدعيت شخصيا مكتب اللجنة للاجتماع لاحقا لبرمجة اجتماع اخر للجنة الداخلية في غضون الأسبوع المقبل.

إذا رفضت الأغلبية مقترحات المعارضة هل سنكون أمام أزمة سياسية؟

قرار مقاطعة الانتخابات لا يمكن اتخاذه إلا من لدن اللجان التنفيذية والمكاتب السياسية للأحزاب المعارضة، واليوم هنالك تنسيق بين المعارضة وسيكون لها موقف موحد إذا تم رفض مقترحاتها، وقد يكون الموقف هو الانسحاب، ولربما يمكن أن يتطور إلى مقاطعة الانتخابات، وهذا ما هدد به تحالف المعارضة قبل شهر، ونحن لا نأمل اللجوء إلى هذا الخيار.. ما نطلبه هو تنزيل حقيقي

لدستور 2011 وخاصة القوانين التنظيمية المتعلقة بالانتخابات، لنجيب على أسئلة مهمة مثل علاقة السلطة بالجماعة المحلية ومجالس الجهات وكيف ستسير الجهة..وغيرها من القوانين، وهذا هو صلب النزاع.

تروج في الكواليس أسباب أعمق لهذا النزاع، من بينها التقطيع الانتخابي الذي أرادت الأغلبية فرضه في عدد من الأقاليم؟

من بين الأسباب التي أدت إلى انسحاب المعارضة، إصرار الأغلبية على تقسيم مقاطعات الدار البيضاء والرباط وسلا دون التشاور مع المعارضة، فقد أرادوا تقسيم الدار البيضاء إلى 8 مقاطعات بدل 16 مقاطعة كما كان الوضع السابق، ونحن نقول في إطار الشفافية إن التقسيم الترابي يتم بمرسوم لكن يجب الاتفاق حوله لأنه يهم جميع الأحزاب السياسية.

هل يمكن تغليب سيناريو تأجيل الانتخابات في ظل هذا النزاع؟

أصلا هنالك تأخير في موعد الانتخابات الجماعية التي ستنتهي خلال بداية فصل الصيف من هذه السنة أي في شهر يونيو، لكن تم تأجيلها لشهر شتنبر لأن قانون اللوائح الانتخابية تأخر عن موعده، وهذا غلط تتحمله الحكومة التي لم تسهر على إخراج القوانين التنظيمية في وقتها رغم مرور ثلاث سنوات. ومازال هناك وقت لمناقشة تأجيل الانتخابات، وإذا حدث توافق ستؤجل، خاصة أن هنالك حديث عن عدم قدرة أحزاب الأغلبية على إنجاز ثلاثة قوانين تنظيمية للانتخابات في الفترة المتبقية، والتي تلزمها عدة أشهر، اللهم إذا تم التوافق بين الأغلبية والمعارضة، فمن الممكن سلوك مسطرة تسريع وتيرة التشريع وإخراج تلك القوانين في أقل من شهر ونصف، وهذا ممكن، لكن مع تسريع المشاورات، وإذا تعنتت الحكومة فإن قرار مقاطعة الانتخابات سيكون واردا، ونتمنى ألا نصل إلى هذا السيناريو.

لكن يمكن للحكومة أن تمرر القوانين بالأغلبية البرلمانية؟

هذا أيضا سيناريو وارد، وسبق أن لجأت إليه الحكومة للمصادقة على اللوائح الانتخابية، ويجب أن تحترم الحكومة الصلاحيات التي منحها الدستور للمعارضة.

*رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة

Conseil national des droits de l'Homme

رئيس فريق المصباح: مشاركة الجيش في الانتخابات مغامرة كبيرة جدا

ردا على توصيات المجلس الوطني لحقوق الانسان بشأن مشاركة الجيش في العملية الانتخابية المقبلة، اعتبر رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، عبد الله بووانو، أن مشاركة الجيش في التصويت تعد مغامرة كبيرة جدا، مشيرا إلى أن هذا الإجراء لا يوجد حتى في الدول الديمقراطية.

وتساءل بووانو عن أهداف اقتراح التوصيات التي جاء ضمنها مقترح تصويت الجيش في الانتخابات. واعتبر أن تسجيل الجيش في اللوائح الانتخابية شرط تعجيزي.

وأشار إلى أن ورش الجهوية يحتاج من ينزله، مشددا على أنه لا يمكن تنزله بدون نخب، وشدد على أن المنتخبين الذين سيوكل إليهم أمر تسيير الجماعات والمجالات الترابية يتطلب ضرورة توفرها على المستوى الدراسي الذي يؤهلها لذلك، في إشارة إلى الشروط الواجب توفرها في المنتخبين والمرشحين.

وشدد على ضرورة مراجعة المستوى الدراسي كأحد الشروط الواجب توفرها في المنتخبين الذين سيرأسون الجماعات الترابية.

http://www.pjd.ma/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%BA%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D8%A7

أزمة سياسية تلوح في الأفق: المعـــــارضة تتجه إلى مقاطعـة الانـتـخابات...

عندما يقترب موعد الانتخابات تجتمع الأغلبية والمعارضة بتدخل من وزارة الداخلية، للتوافق حول تاريخ ويوم الاقتراع، والتغييرات المحدثة على الخريطة الترابية والدوائر الانتخابية، وهو عرف جرى العمل به في السابق، لكن لأول مرة تقود الحكومة المبادرة وترسم لوحدها مشاريع القوانين التنظيمية، وتضع جدولة للانتخابات، كما تعد لتقسيم ترابي من جانب واحد، وهي إجراءات أغضبت المعارضة، ودفعتها إلى الانسحاب من لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة، ورفعت تظلمها إلى وزير الداخلية محمد حصاد، حيث تلوح أزمة سياسية في الأفق يمكن أن تؤثر على موعد إجراء الانتخابات الجماعية المحددة في شهر شتنبر المقبل...فما هي خبايا شد الحبل بين الأغلبية والمعارضة؟ وما هي السيناريوهات المحتملة لهذا النزاع؟

مصطفى الخلفي

بات الحديث مقتصرا في الآونة الأخيرة على سيناريوهين اثنين لا مفر من أحدهما.
«السيناريو الأول»: تأجيل الانتخابات عن موعدها
«السيناريو الثاني»: مقاطعة الانتخابات

أرشيف

المعارضة تنسحب من المشاورات بعد انفراد بن كيران بالقرارات الانتخابية

4582/10

علل البرلماني محمد صبحي في تصريح لـ "المشعل" قرار انسحاب فرق المعارضة لعدم إشراكهم من قبل الحكومة في الإعداد لمشاريع القوانين المتعلقة بالانتخابات، وللتعبير عن رفضهم لإجراء الاقتراع يوم الجمعة، حيث تستغل شعيرة الصلاة الجماعية لاستقطاب شريحة من المصوتين من لدن طرف بعينه. وأضاف البرلماني صبحي أن الحكومة مطالبة بإشراك المعارضة في جميع القوانين الانتخابية إن «أرادوا نزاهة وشفافية هذا الاستحقاق»، وصرح إدريس لشكر لـ "المشعل" بأن المعارضة أعلنت انسحابها من أشغال اللجنة، بناء على معطيات واقعية ضمنتها في بلاغ صدر باسم أربعة أحزاب هي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال والأصالة والمعاصرة والاتحاد الدستوري، وأنه لن يضيف شيئا عما ورد في البلاغ، وهو نفس ما ردده محمد لبيض الأمين العام للاتحاد الدستوري في تصريح لـ "المشعل"، مؤكدا أن بلاغ المعارضة كان واضحا في سرد أسباب الانسحاب.

خلال اجتماع لجنة الداخلية طلب لشكر نقطة نظام، دعا عبرها محمد حصاد وزير الداخلية إلى توضيح مطالب المعارضة التي تقدمت بها ولم تجد لها جوابا، بل لم يؤخذ بأي منها عند الإعداد للقوانين التنظيمية الخاصة بالانتخابات، معلنا انسحاب المعارضة من الاجتماع إذا لم تؤخذ مطالبها بعين الاعتبار، تماشيا مع الدور الذي منحه لها الدستور الجديد.. وذكر محمد صبحي المنتمي لحزب الاستقلال أن محور الخلاف يتركز في نقاط أساسية هي

• أولا عدم جواب الحكومة على مذكرة المعارضة حول الانتخابات، حيث لم تؤخذ تعديلاتها بعين الاعتبار.

• ثانيا: توقيع رئيس الحكومة على تاريخ الانتخابات دون مشاورة مع أحزاب المعارضة، إذ جرت العادة أن يستشير رئيس الحكومة جميع الأحزاب في الموضوع، لكن بن كيران وقع منفردا على يوم الجمعة لإجراء الاقتراع، واعتبرت المعارضة أن يوم الجمعة حسب ما ينص عليه ظهير ملكي يوم للعبادة، «ونحن لا نريد أن نخلط الدين بالسياسة».

• ثالثا: رفض مقترح الحكومة القاضي بتقليص عدد القاطعات في البيضاء من 16 إلى 8 مقاطعات، والتدخل في التقطيع الترابي لكل من مدينتي الرباط وسلا، وأكدت أحزاب المعارضة أن هذا التقسيم لا بد أن يهم جميع المدن دون استثناء.

وهو الرفض الذي دفع وزير الداخلية إلى عقد لقاء عاجل في اليوم الموالي للانسحاب، لكبح النزاع بين الأغلبية والمعارضة، ووضع حد لأزمة سياسية تلوح في الأفق، فما الذي خرج به الاجتماع؟

بن كيران في مبارق جديد

حصاد يغلب المقاربة التشاركية في حواره مع المعارضة وأطراف في الحكومة تصعد

4582/10

حصاد خصاد ومشاورات النفس الأخير

ما إن اندلعت بوادر أزمة سياسية مع انسحاب المعارضة من لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة، والذي كان مخصصا لتقديم ومناقشة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، حتى دخل محمد حصاد على الخط، واجتمع بأحزاب المعارضة، حيث صدر بلاغ وزارة الداخلية يعلن أن الاجتماع «تناول بالبحث المستفيض مختلف الجوانب المرتبطة بإنجاح عملية الاستحقاقات الانتخابية المقبلة»، وبعد الإنصات لكل المؤاخذات والتحفظات التي تم بسطها بتفصيل من طرف قيادات أحزاب المعارضة، جدد حصاد تأكيده «على توفير كافة الضمانات القانونية والشروط المادية والإدارية لإنجاح الاستحقاقات الانتخابية المقبلة»، معلنا «أن الإشراف على السلسل الانتخابي المقبل سيكون بكامله تحت سلطة الحكومة، طبقا لمضمون بلاغ الديوان الملكي الصادر في أكتوبر 2014»، وفي رد على مطالب المعارضة التي وردت في بلاغها الرسمي، والتي همت النقاط الخلافية التي قد تعصف بموعد الانتخابات القادمة، تعهد حصاد بـ «مواصلة المشاورات والإنصات لمختلف الفرقاء السياسيين وخاصة أحزاب المعارضة البرلمانية، انسجاما مع المقاربة التشاركية والتفاعل الإيجابي مع ملاحظاتها واقتراحاتها»، كما جاء في نص البلاغ.

بوادر تبدو مشجعة من وزارة الداخلية لمواصلة المشاورات، لكن لا تشاطرها بقية أطراف الأغلبية التي اختارت التصعيد بدل الحوار، حيث أعلن عبد الله بوانو رئيس الفريق النيابي لحزب العدالة والتنمية، أن أسباب انسحاب المعارضة «واهية ولا يقبلها العقل والمنطق»، مضيفا أن هذا الفعل «ابتزاز للدولة وليس معارضة للحكومة»، حسب تعبيره، وهو طرح شاطره إياه رشيد روكيان رئيس فريق التقدم الديمقراطي البرلماني، مما يعني أن الهوة تزداد اتساعا بين الأغلبية والمعارضة، ومن المتوقع ألا يتفق الطرفان حول النقاط الخلافية، وهو ما توقعه مصدر من الأغلبية البرلمانية، الذي غلب احتمال تشبث رئيس الحكومة بحقه الدستوري ورفض إدراج النقاط الخلافية لتسويتها، والتشبث بمنهجية الأغلبية في التقطيع الانتخابي وتاريخ الاقتراع، مما يعني أن أزمة سياسية تلوح في الأفق، وأن سيناريوهات كثيرة سيتم تغليبها، لعل من أهمها مقاطعة المعارضة للانتخابات الجماعية القادمة، فما هي تلك الاحتمالات؟

المعارضة تعلن اللجوء إلى خيار مقاطعة الانتخابات

إذا لم تؤخذ اقتراحات المعارضة بخصوص القوانين التنظيمية للانتخابات والتقطيع الترابي وأجندة الانتخابات بعين الاعتبار، فإن احتمال مقاطعة الانتخابات يظل واردا، حسب تصريح عمر السنتيسي لـ "المشعل"، حيث لوحت المعارضة قبل شهر بإمكانية اللجوء لخيار المقاطعة إذا اصطدموا بالحائط، ورفض رئيس الحكومة مقترحاتهم التي يكفلها لهم الدستور.. فماذا لو رفض تغيير يوم الجمعة بيوم آخر لإجراء الانتخابات، وتراجع عن تقليص التقطيع الانتخابي للدار البيضاء والرباط وسلا، وتشبث بتقليص الجماعات من 16 الى 8 في البيضاء، ودمج جماعات مع بعضها في الرباط وسلا؟ ألن يعني ذلك نهاية المشاورات، وسنكون حينئذ أمام حالة شاذة لم تحدث حتى في «أيام إدريس البصري وزير الداخلية الأسبق، حيث كان العرف ساريا كلما اقترب موعد انتخابي، بفتح الوزارة لحوار مع الأحزاب والحصول على موافقتهم على التقطيع الانتخابي وموعد الانتخابات»، حسب ما أكده مصدر حزبي، وهو احتمال وارد في أجندة الحكومة والمعارضة على حد سواء، حيث تدور سيناريوهات كثيرة في الصالونات السياسية، وبات الحديث مقتصرا في الآونة الأخيرة على سيناريوهين اثنين لا مفر من أحدها.

قادة أحزاب المعارضة

السيناريو الأول: تأجيل الانتخابات عن موعدها

سبق لرئيس الحكومة أن وقع على أجندة الانتخابات بشكل انفرادي مع الأغلبية دون إخبار المعارضة أو أخذ رأيها في الموضوع، فقد حددت الأجندة يوم الجمعة 4 شتنبر 2015 موعدا لإجراء الانتخابات الجماعية والجهوية، ودعت المرشحين إلى إيداع ترشيحاتهم بين 10 و 21 غشت 2015، كما حددت أيام الحملة الانتخابية بين السبت 22 غشت والخميس 3 شتنبر من نفس الشهر، وهي مواعيد تطالب المعارضة بتغييرها، فإذا تغير يوم الاقتراع من الجمعة إلى السبت 5 شتنبر فمعنى هذا أن كل المواعيد الأخرى ستتغير، وهو احتمال مستبعد حسب مصدر حزبي، لأن رئيس الحكومة اختار السير منفردا في قيادة الانتخابات، إذ فهم الدعوة الملكية بإشراف الحكومة على الانتخابات، أنها دعوة إلى الإنفراد بالقرارات، يضيف المصدر.

أما إذا وافق بن كيران على مقترحات المعارضة فإننا سنكون لا محالة أمام سيناريو تأجيل الانتخابات ليوم أو حتى لشهر، لأن من المعارضة من يدعو إلى تأخير الانتخابات لشهر بدعوى تزامنها مع أجواء عيد الأضحى المعروف بسفر العمالة الوافدة إلى المدن نحو مواطنها الأصلية، مما يؤثر على عدد المشاركين في الانتخابات.. أما إن رفض رئيس الحكومة فسنكون لا محالة أمام السيناريو الثاني.

السيناريو الثاني: مقاطعة الانتخابات

«إذا حدث توافق ستؤجل الانتخابات»، حسب تأكيد عمر السنتيسي رئيس لجنة الداخلية التي انسحبت من أشغالها فرق المعارضة، وهو احتمال وارد بقوة، لكن يمكن لرئيس الحكومة أن يرفض التأجيل، إذ يدور في كواليس أحزاب المعارضة احتمال اللجوء إلى خيار مقاطعة الانتخابات، وهو سيناريو أسوأ حسب العديد من المتتبعين، لأن هذا الخيار سيكون أول تعثر لدستور 2011، حيث ستعطل أول عملية انتخابية للجماعات الجهوية والجهات، مما سيعصف بانتخابات مجلس المستشارين، ويضيع الأمل بتجديد أعضائه الذين عمروا لولايتين دون انتخابات، وسيعم الغموض المشهد السياسي إن أجريت الانتخابات الجماعية في موعدها يوم الجمعة 4 شتنبر وشاركت فيها أحزاب الأغلبية منفردة بإحكام سيطرتها على الخريطة الانتخابية، مما يعني الدخول مباشرة إلى مأزق سياسي حقيقي، حسب مصدر حزبي، وهو ما يشاطره فيه عمر السنتيسي بالقول: «إن قرار مقاطعة الانتخابات سيكون واردا ونتمنى أن لا نصل إلى هذا السيناريو».

لا مفر من سيناريو التأجيل إن غلبت الحكومة لغة الحوار، أما إن حكمت رأيها فإن احتمال المقاطعة يظل واردا، وهو الاحتمال الأسوأ، الذي يمكن أن يقود إلى أزمة سياسية خانقة، لن يكون من مخرج منها إلا اللجوء إلى التحكيم الملكي مرة أخرى، بعد أن عم الجدل حول الجهة التي ستشرف على الانتخابات سابقا، وحكم الملك الدستور معلنا أن الحكومة هي من ستتولى هذه المهمة.. وهي تكهنات واردة، وستتأكد إحدى فصولها مع الدعوة الجديدة التي وجهت إلى جميع أحزاب المعارضة للالتئام مستقبلا في لجنة الداخلية، لمناقشة مطالبها، والاتفاق على حلول متوافق بشأنها مع جميع الأطراف.. فكيف ستدور فصول هذا الحوار الذي سيكون ساخنا في ظل تشبث المعارضة بمطالبها وتعنت الحكومة واستقوائها بأرائها؟ الجواب متروك لجولات الحوار الذي قد تطول فصوله الساخنة.

*عمر السنتيسي

قد يتطور موقف المعارضة إلى مقاطعة الانتخابات

ماهي أسباب انسحاب المعارضة من لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة؟

عندما افتتحت الاثنين الماضي أشغال لجنة الداخلية تدخل إدريس لشكر باسم المعارضة وأدلى بتصريح، ثم عقدت المعارضة ندوة صحفية أعلنت من خلالها قرار الانسحاب من اللجنة، وعللنا ذلك بأن الحكومة لم ترد على المذكرة التي قدمتها لها المعارضة بخصوص التعديلات على القوانين التنظيمية للانتخابات، خاصة قانون الجهة والجماعات، كما اقترحنا تغيير يوم الجمعة الذي تقرر أن يكون يوما للانتخابات الجماعية القادمة، لقدسية هذا اليوم واستغلاله من طرف بعض الجهات في عمليات الاستقطاب من المساجد، فحسب تجارب سابقة تبين أن فترة الزوال تعرف ضعفا شديدا في أعداد الناخبين لتزامن التصويت مع شعائر الصلاة، لكن رئيس الحكومة وقع مراسيم تحديد تاريخ الانتخابات دون استشارة مع المعارضة التي قدمت مقترحا بتغيير هذا التاريخ، ولم يراع العرف الذي ظل سائدا وهو التوافق بين أحزاب الأغلبية والمعارضة حول تاريخ إجراء الانتخابات، وذلك تماشيا مع الدستور الجديد، وما هو معمول به في بعض الدول الأوربية التي تصوت يوم الأحد، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التي تصوت يوم الثلاثاء.

ما هو أفق هذا الانسحاب؟

كان هنالك اتصال بين وزير الداخلية وأحزاب المعارضة بعد الانسحاب، وعبر لها عن استعداده لمناقشة مقترحات المعارضة، وقد استدعيت شخصيا مكتب اللجنة للاجتماع لاحقا لبرمجة اجتماع اخر للجنة الداخلية في غضون الأسبوع المقبل.

إذا رفضت الأغلبية مقترحات المعارضة هل سنكون أمام أزمة سياسية؟

قرار مقاطعة الانتخابات لا يمكن اتخاذه إلا من لدن اللجان التنفيذية والمكاتب السياسية للأحزاب المعارضة، واليوم هنالك تنسيق بين المعارضة وسيكون لها موقف موحد إذا تم رفض مقترحاتها، وقد يكون الموقف هو الانسحاب، ولربما يمكن أن يتطور إلى مقاطعة الانتخابات، وهذا ما هدد به تحالف المعارضة قبل شهر، ونحن لا نأمل اللجوء إلى هذا الخيار.. ما نطلبه هو تنزيل حقيقي

لدستور 2011 وخاصة القوانين التنظيمية المتعلقة بالانتخابات، لنجيب على أسئلة مهمة مثل علاقة السلطة بالجماعة المحلية ومجالس الجهات وكيف ستسير الجهة..وغيرها من القوانين، وهذا هو صلب النزاع.

تروج في الكواليس أسباب أعمق لهذا النزاع، من بينها التقطيع الانتخابي الذي أرادت الأغلبية فرضه في عدد من الأقاليم؟

من بين الأسباب التي أدت إلى انسحاب المعارضة، إصرار الأغلبية على تقسيم مقاطعات الدار البيضاء والرباط وسلا دون التشاور مع المعارضة، فقد أرادوا تقسيم الدار البيضاء إلى 8 مقاطعات بدل 16 مقاطعة كما كان الوضع السابق، ونحن نقول في إطار الشفافية إن التقسيم الترابي يتم بمرسوم لكن يجب الاتفاق حوله لأنه يهم جميع الأحزاب السياسية.

هل يمكن تغليب سيناريو تأجيل الانتخابات في ظل هذا النزاع؟

أصلا هنالك تأخير في موعد الانتخابات الجماعية التي ستنتهي خلال بداية فصل الصيف من هذه السنة أي في شهر يونيو، لكن تم تأجيلها لشهر شتنبر لأن قانون اللوائح الانتخابية تأخر عن موعده، وهذا غلط تتحمله الحكومة التي لم تسهر على إخراج القوانين التنظيمية في وقتها رغم مرور ثلاث سنوات. ومازال هناك وقت لمناقشة تأجيل الانتخابات، وإذا حدث توافق ستؤجل، خاصة أن هنالك حديث عن عدم قدرة أحزاب الأغلبية على إنجاز ثلاثة قوانين تنظيمية للانتخابات في الفترة المتبقية، والتي تلزمها عدة أشهر، اللهم إذا تم التوافق بين الأغلبية والمعارضة، فمن الممكن سلوك مسطرة تسريع وتيرة التشريع وإخراج تلك القوانين في أقل من شهر ونصف، وهذا ممكن، لكن مع تسريع المشاورات، وإذا تعنتت الحكومة فإن قرار مقاطعة الانتخابات سيكون واردا، ونتمنى ألا نصل إلى هذا السيناريو.

لكن يمكن للحكومة أن تمرر القوانين بالأغلبية البرلمانية؟

هذا أيضا سيناريو وارد، وسبق أن لجأت إليه الحكومة للمصادقة على اللوائح الانتخابية، ويجب أن تحترم الحكومة الصلاحيات التي منحها الدستور للمعارضة.

*رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة

Conseil national des droits de l'Homme

جلالة الملك يستقبل وزيري العدل والحريات و الأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ذكر بلاغ للديوان الملكي أن مولانا أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله،استقبل يوم الاثنين 16 مارس 2015 بالقصر الملكي بالدار البيضاء، كلا من السيد المصطفى الرميد وزير العدل والحريات، والسيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

جلالة الملك يستقبل وزيري العدل والحريات و الأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

إثر ذلك، استقبل جلالة الملك السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأشار البلاغ إلى أن هذه الاستقبالات تندرج في إطار التفاعل والتجاوب الملكي الدائم مع انشغالات المواطنين ومختلف الفعاليات الوطنية، بخصوص القضايا المجتمعية الراهنة، ولاسيما منها إشكالية الإجهاض السري، وذلك في إطار احترام تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والتحلي بفضائل الاجتهاد، وبما يتماشى مع التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي وتطلعاته، وبما يراعي وحدته وتماسكه وخصوصياته.

وبهذه المناسبة، يضيف البلاغ ، أصدر جلالة الملك توجيهاته السامية للسيدين الوزيرين وللسيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قصد الانكباب على تدارس هذا الموضوع، الذي صار قضية طبية بامتياز، وكذا إجراء لقاءات واستشارات موسعة مع جميع الفاعلين المعنيين وتلقي آرائهم على اختلافها.

كما أمر أمير المؤمنين الوزيرين المعنيين والسيد رئيس المجلس بالتنسيق والتعاون مع المجلس العلمي الأعلى بشأن التداول حول مختلف الآراء والتوجهات، ورفع اقتراحات للعلم السامي لجلالته، داخل أجل أقصاه شهر.

حضر هذا الاستقبال مستشار صاحب الجلالة السيد فواد عالي الهمة.

http://habous.gov.ma/%D8%A3%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%85%D9%86%D9%8A%D9%86/6266-%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

Jeudi Cinéma et droits de l'Homme

"L'Oranais" et "Les pirates ! Bon à rien, mauvais en tout" programmés en mars

1 Tweet
1 J'aime
0 +1
Share

Un programme culturel consistant sera offert par l'ARMCDH dans le cadre de ses activités mensuelles dédiées à la promotion de la culture des droits de l'Homme via le cinéma.

Le jeudi 26 mars 2015, à la salle 7ème Art à Rabat (18h00), sera ainsi l'occasion pour les cinéphiles de la capitale de visionner le long-métrage du réalisateur algérien Lyes Salem «L'Oranais» (2014). Une rediffusion aura lieu à la même salle, le 29 mars à 18H30.

Les férus du grand écran à Casablanca auront rendez-vous avec ledit film le vendredi 27 mars au Centre culturel Sidi Moumen à 18H00. Pour les matinées enfants, l'ARMCDH a sélectionné "Les pirates ! Bon à rien, mauvais en tout" de Peter Lord, programmé pour le 22 mars à 10H30, au 7ème Art – Rabat.

« L'Oranais » qui a suscité de nombreux débats dans les cercles culturels et politiques algériens, raconte l'histoire de deux amis, Djaffar et Hamid qui, durant les premières années euphoriques de l'indépendance, sont promis à un bel avenir dans une Algérie libre jusqu'au jour où la trahison les sépare.

Quant au film «Les pirates ! Bon à rien, mauvais en tout», il raconte l'histoire d'un capitaine pirate qui, malgré son enthousiasme, a du mal à se faire passer pour une terreur des mers. Secondé par un équipage aussi peu doué que lui, le capitaine rêve pourtant de battre ses rivaux, Black Bellamy et Liz Lafaucheuse, en remportant le prestigieux prix du Pirate de l'année.

Il convient de rappeler que l'ARMCDH organise cinq événements principaux par an : les Jeudis et vendredis du cinéma et des droits de l'Homme, le dernier jeudi et vendredi de chaque mois, les Matinées enfants, la Master class du cinéma et des droits de l'Homme organisée chaque trimestre, la Nuit blanche du cinéma et des droits de l'Homme, ainsi que les Rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme.

La nouvelle programmation de l'ARMCDH est appuyée par l'European Endowment for Democracy (EED), la Fondation Ajial pour la promotion des droits humains, le Centre cinématographique marocain (CCM), le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), le Centre culturel Les étoiles de Sidi Moumen et Sortir mag.

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

COURRIER DES LECTEURS

Vos réactions, vos opinions, vos "coups de gueule" écrivez-nous à ***courrier@leconomiste.com***

4486/22

Débat sur l'avortement

■ Il faut assouplir la réglementation!

Louardi a bien raison. J'ai lu avec attention votre article sur le débat concernant l'avortement, paru dans le numéro du 12 mars dernier et je rejoins tout à fait l'avis du ministre de la Santé. Pour pallier l'avortement clandestin, il a en effet appelé à une réforme du code pénal qui n'autorise l'avortement qu'en cas de nécessité de préserver la santé et la vie de la mère.

Je pense également qu'il faudrait assouplir la réglementation. En effet, soyons réaliste! Il faut savoir que le nombre de cas d'avortements recensés quotidiennement varie entre 600 et 800. Par ailleurs, plus de 24 nouveau-nés sont abandonnés chaque jour dans les hôpitaux publics.

Un véritable problème qu'il faut combattre au plus vite. Une réglementation moins sévère concernant le sujet de l'avortement au Maroc permettrait par ailleurs de réduire la mortalité et la morbidité maternelles causées par l'avortement non sécurisé.

Les médecins pourraient aussi travailler dans la transparence et dans des conditions respectant la sécurité sanitaire. L'avortement fait partie du quotidien des Marocains, qu'on le veuille ou pas.

K.F.

■ Il était temps

Débattre la problématique de l'avortement est une bonne chose. Il est impératif que l'Etat fixe des lois et des réglementations en la matière pour réduire les avortements clandestins qui représentent un réel danger.

Se borner à interdire cette pratique ou à moraliser la société sans donner de solution réelle est contre-productif.

La seule chose à faire est de contrôler cette pratique. L'avantage d'un avortement légal reste de pouvoir offrir aux patientes des soins respectant les normes sanitaires et d'éviter toute complication ou même le décès de la patiente.

Z.Z

■ Instructions royales: Une bonne initiative!

Bonne nouvelle! Mustapha Ramid, Ahmed Taoufiq et Driss El Yazami ont reçu des instructions royales afin d'émettre, d'ici un mois, des propositions pour changer la donne concernant l'avortement clandestin. Ils devront donner des réponses législatives qui seront adaptées à l'évolution de la société et qui soient conformes aux préceptes de l'Islam.

Personnellement, je pense qu'il était plus que temps de réagir à ce propos, surtout lorsque l'on constate que des centaines de femmes avortent quotidiennement au Maroc, et que celles qui n'en ont pas eu les moyens abandonnent leur progéniture aux portes des hôpitaux publics. Pour le bien de tous, il faut absolument officialiser l'avortement, qu'on le veuille ou pas!❑

I.J.

"PROSTITUTION : LA PÉNALISATION NUIT GRAVEMENT À LA SANTÉ"

Il y a douze ans, le 18 mars, était instauré dans la loi de Sécurité intérieure (LSI) de Nicolas Sarkozy le délit de racolage. Les 30 et 31 mars prochains, le Sénat va examiner en première lecture la proposition de loi "renforçant la lutte contre le système prostitutionnel". A cette occasion, plusieurs associations de défense des droits des travailleurs et travailleuses du sexe, et associations de lutte contre le sida (1) ont voulu rappelé que la pénalisation des clients prévue dans le texte "nuit gravement à la santé". Elles s'en expliquent dans un communiqué de presse que voici.

Les 30 et 31 mars prochains, la proposition de loi sur la prostitution sera examinée en première lecture au Sénat.Nous — associations de santé — qui travaillons au plus près des prostitué-e-s, avons à maintes reprises alerté les parlementaires sur les risques sanitaires et les violations de droit que constituait ce texte pour les personnes concernées.
Dans son avis rendu en juillet 2014, la commission spéciale du Sénat a entendu certaines de nos recommandations : elle a confirmé l'abrogation du délit de racolage et supprimé l'article 16, qui visait à pénaliser les clients. Si cet avis ne permet pas de dissiper nos inquiétudes sur le caractère globalement néfaste d'une loi spécifique sur la prostitution, il reconnaît néanmoins que pénaliser le racolage ou pénaliser les clients, c'est d'abord pénaliser les prostitué-e-s et entraver dangereusement leur accès à la santé et aux droits.

Voté il y a douze ans, jour pour jour, le délit de racolage a largement dégradé les conditions de santé et d'exercice des personnes qui se prostituent. Rejetées de l'espace public, moins accessibles aux associations de soutien et de prévention, elles sont aussi davantage exposées aux violences et aux risques, et moins en capacité de négocier des rapports protégés.Voilà le bilan d'un article de loi absurde guidé en 2003 par des préoccupations morales et sécuritaires.

Or la pénalisation des clients répond aux mêmes postures idéologiques, ignorant délibérément la réalité de terrain et le vécu des personnes concernées ; tout laisse donc à penser qu'elle sera suivie des mêmes effets. Le "modèle" suédois, cité en référence par les partisans de la pénalisation, a d'ailleurs été vivement critiqué dans une série de publications de la revue scientifique "The Lancet" (1) en juillet 2014. Qualifié de "pire modèle qui puisse exister", il s'est traduit par de graves violations de droits pour les personnes qui se prostituent et une exposition accrue aux violences et au VIH. Ce bilan est d'ailleurs parfaitement en phase avec les nombreux avis rendus ces dernières années par les institutions internationales (PNUD, Organisation mondiale de la santé, ONUSIDA) ou françaises (Conseil national du sida, Inspection générale des affaires sociales, Commission nationale consultative des droits de l'Homme).

La Commission spéciale du Sénat a, elle aussi, fait valoir que la pénalisation des clients "serait inefficace pour lutter contre les réseaux et placerait les prostituées dans un isolement encore plus grand". Nous approuvons cette position et demandons aux parlementaires de la confirmer en séance.

http://www.seronet.info/article/prostitution-la-penalisation-nuit-gravement-la-sante-71108

Nous appelons sénatrices et sénateurs à rejeter toute mesure coercitive ou stigmatisante à l'égard des prostitué-e-s. Nous les invitons à concentrer leurs efforts sur la lutte contre la traite et pour un accès inconditionnel aux dispositifs de droit commun d'accompagnement social et sanitaire.

Ne sacrifions pas la santé et la sécurité des personnes concernées par la mise en place de mesures répressives dont elles seraient à nouveau les premières victimes.

(1) : Act Up-Paris, Aides, Arcat, Autres regards, Médecins du Monde, Le Planning Familial, Les Amis du Bus des Femmes.
(2) : The Lancet, HIV and Sex workers, July 2014, P66 "Human rights violations against sex workers: burden and effect on HIV". Decker, Crago, Chu, Sherman, Seshu, Buthelezi, Dhaliwal, Beyrer.

Ce qu'a dit la commission spéciale du Sénat (extraits, rapport du 8 juillet 2014)
Le Chapitre IV de la loi concerne l'interdiction de l'achat d'un acte sexuel. L'article 16 tend à créer une infraction contraventionnelle de "recours à la prostitution". "A l'issue d'un débat approfondi, la majorité de [la] commission a considéré que les inconvénients probables de la création d'une infraction de recours à la prostitution étaient trop importants par rapport aux bénéfices attendus. En particulier, elle a estimé que cette pénalisation ne contribuerait pas significativement à la lutte contre les réseaux de traite des êtres humains et de proxénétisme, qui doivent pourtant constituer la cible principale des actions des pouvoirs publics dans ce domaine". Elle propose donc la suppression de cet article. Par cohérence avec cette décision, la Commission spéciale a choisi aussi de supprimer l'article 17 de la loi qui visait à "créer une peine complémentaire consistant en un stage de sensibilisation aux conditions d'exercice de la prostitution".

Royaume du Maroc

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

1558614

AVIS D'APPEL D'OFFRES N°02/2015/CNDH

APPEL D'OFFRES OUVERT
SEANCE PUBLIQUE

Le mardi 14 avril 2015 à 11h00, il sera procédé dans les bureaux du siège du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) sis Parcelle 22, boulevard Riad,4ème étage - Hay Riad -Rabat à l'ouverture des plis relatifs à l'appel d'offres ouvert sur offres de prix **n°02/2015/CNDH** ayant pour objet :**Gardiennage, Nettoyage et Jardinage des locaux du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et de ses commissions régionales (CRDH).**

Le présent appel d'offres sera adjugé en deux (02) lots séparés :

Lot n°01 : Gardiennage des locaux du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et de ses commissions régionales (CRDH).

Lot n°02 : Nettoyage et Jardinage des locaux du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et de ses commissions régionales (CRDH).

Le dossier d'appel d'offres peut être retiré au siège du CNDH - Service marchés - ou téléchargé sur le portail des marchés publics.

L'estimation des coûts par lot est fixée à la somme de :
Lot n°01 : 1.843.200,00 dhs (un million huit cent quarante-trois mille deux cents dirhams)
Lot n°02 : 1.075.584,00 dhs (un million soixante-quinze mille cinq cent quatre-vingt-quatre dirhams)

Le cautionnement provisoire par lots est fixé à la somme de :
Lot n°01: 20.000,00 dhs (Vingt mille dirhams)
Lot n°02 :12.000,00 dhs (Douze mille dirhams)

Le contenu ainsi que la présentation des dossiers des concurrents doivent être conformes aux dispositions des articles 26 et 28 du décret n° **2-12-349 précité.**
Les concurrents peuvent:

- Soit déposer contre récépissé leurs plis au bureau d'ordre du CNDH sis à l'adresse ci-dessus;
- Soit les remettre au président de la commission d'appel d'offres au début de la séance et avant l'ouverture des plis.

Les pièces justificatives à fournir sont celles prévues par l'article 25 § A-1 du décret n° **2-12-349** précité, à savoir :

1- Dossier administratif comprenant :

a) Une déclaration sur l'honneur ;

b) L'original du récépissé du cautionnement provisoire ou l'attestation de la caution personnelle et solidaire en tenant lieu ;

c) En cas de groupement, une copie légalisée de la convention de la constitution du groupement. Cette convention doit être accompagnée d'une note indiquant notamment l'objet de la convention, la nature du groupement, le mandataire, la durée de la convention et la répartition des prestations, le cas échéant.

2- Dossier technique comprenant :

a) Une note indiquant les moyens humains et techniques du concurrent conformément aux dispositions **de l'article 25** §B-1 du décret n° **02-12-349**précité;
b) Attestations de travaux similaires précisant le nom et la qualité du signataire, délivrées par le maître d'ouvrage qui a bénéficié de ces prestations ou par les hommes de l'art, sous la direction desquels lesdites prestations ont été exécutées. Chaque attestation précise, notamment, la nature des prestations, le montant qui doit être supérieur à ou égal à **1.000.000,00dhs TTC (un million de dirhams),** les délais et les dates de réalisation et l'appréciation ;
c) L'attestation d'agrément d'exercice de l'activité objet du lot n°01 délivrée par l'autorité compétente;
d) Cahier des prescriptions spéciales et le règlement de consultation paraphés à chaque page et signés à la dernière page.

3- Dossier de l'offre technique comprenant :

Selon le règlement de consultation.

4- Offre financière comprenant :

a) L'acte d'engagement établi conformément au modèle joint au règlement de consultation;
b) Le bordereau des prix-détail estimatif établi conformément au modèle joint au règlement de consultation ;
c) Le sous détail des prix.

La visite des lieux du siège du Conseil national des droits de l'Homme et de ses annexes ainsi qu'une réunion d'information sera prévue le lundi 30 mars 2015 à 14h00 au siège du CNDH-Hay Riad.
Les échantillons doivent être déposés au siège du CNDH, la date limite de dépôt des échantillons est le lundi 13 avril 2015 à 15h00.

www.cndh.org.ma

(73567/15)

Réglementation des rassemblements publics

Le CNDH recommande le principe de la proportionnalité dans le recours à la force

Le CNDH vient d'élaborer un mémorandum sur la révision du Dahir relatif aux rassemblements publics. Le Conseil formule plusieurs propositions visant à améliorer la réglementation qui encadre ces manifestations. Il recommande ainsi d'amender l'article premier du Dahir de 1958, de manière à consacrer l'obligation positive des autorités publiques de faciliter et de protéger les réunions pacifiques.

Page 3

LE MATiN.ma

155863

Réglementation des rassemblements publics

Le CNDH recommande d'instaurer les principes de la nécessité et de la proportionnalité dans le recours à la force

Le CNDH vient d'élaborer un mémorandum sur la révision du Dahir relatif aux rassemblements publics. Le Conseil formule plusieurs propositions visant à améliorer la réglementation qui encadre ces manifestations. Il recommande ainsi d'amender l'article premier du Dahir de 1958, de manière à consacrer l'obligation positive des autorités publiques de faciliter et de protéger les réunions pacifiques.

S'agissant des manifestations sur la voie publique, le CNDH constate que la pratique a largement dépassé l'article 11 du dahir de 1958.

Conscient de l'impact de la législation des libertés publiques sur la protection des droits civils et politiques garantis par la Constitution, le Conseil national des droits de l'Homme vient d'élaborer un mémorandum portant sur la révision du dahir relatif aux rassemblements publics. En effet, le CNDH accorde un intérêt particulier à la législation sur les libertés publiques en général et au cadre juridique régissant la liberté de réunion et de manifestation pacifique en particulier. Cet intérêt se justifie par les exigences de «l'approche fondée sur les droits de l'Homme» cités explicitement dans le Dahir portant création du CNDH. Plusieurs recommandations, mais aussi de propositions, figurent donc dans ce mémorandum. Il s'agit notamment de la nécessité d'amender l'article premier du même dahir. Le CNDH propose dans ce sens d'ajouter au principe de liberté des réunions publiques prévu dans le cadre de cet article, le principe de présomption de légalité des réunions jusqu'à preuve du contraire. Le Conseil recommande en outre de remplacer la définition actuelle de la réunion publique par une définition plus générale selon laquelle le terme «réunion publique» désigne la présence intentionnelle et temporaire de plusieurs personnes souhaitant exprimer un point de vue commun dans un espace public. Le Conseil recommande également que l'article premier consacre l'obligation positive des autorités publiques de faciliter et de protéger les réunions pacifiques.

S'agissant des manifestations sur la voie publique, le CNDH constate que la pratique a largement dépassé l'article 11 du dahir de 1958 régissant ces manifestations. En effet, depuis deux décennies, les manifestations sur la voie publique sont exercées par des groupes de fait (coordinations, associations de fait, coalitions territoriales et thématiques, unions des diplômés chômeurs...) autres que ceux prévus par l'article 11 (associations, partis, syndicats, organismes professionnels). L'évolution de la pratique justifie ainsi, de l'avis du Conseil, l'urgence de réviser cet article en accordant le droit d'organiser des manifestations sur la voie publique aux personnes physiques et morales.

Pour ce qui est des propositions ayant trait à l'encadrement de l'utilisation de la force, le CNDH propose d'amender les articles 21, 25 et 26. Au niveau de l'article 21, le CNDH préconise d'introduire une disposition permettant au responsable des forces de l'ordre, ou toute autre personne habilitée par lui, à mener une tentative de négociation-médiation avant de procéder aux sommations. Dans le même cadre, le CNDH recommande d'introduire entre les articles 25 et 26 une nouvelle disposition qui consacre explicitement deux principes qui doivent régir le recours à la force, à savoir la nécessité et la proportionnalité. Dans ce sens, le CNDH estime que des textes réglementaires doivent définir les modes opératoires concernant le recours à la force sur la base de ces deux principes précités. Enfin, le CNDH rappelle, dans le même cadre, que ces dispositions proposées doivent également garantir explicitement la sécurité des journalistes et des professionnels des médias qui couvrent les manifestations pacifiques. ■

Yousra Amrani

> Le CNDH estime que des textes réglementaires doivent définir les modes opératoires concernant le recours à la force.

Maroc : Débat sur l'avortement

Le débat sur une réforme de la loi sur l'avortement refait surface, poussant le roi Mohammed VI à se saisir du dossier.
Le sujet surgit à la suite des sanctions qui ont été prises contre un médecin, qui avait affiché à la télévision son adhésion à la pratique.
La législation marocaine ne permet l'avortement que dans le cas où la grossesse menace la santé de la femme.
L'interruption volontaire de grossesse (IVG) est passible d'un à cinq ans de prison.
Les débats sur l'ampleur de la réforme sont vifs.
Certains chefs religieux sont opposés à toute révision législative à ce sujet, arguant que le droit à la vie est sacré.
Ils affirment que faciliter les avortements conduirait à des excès et à la destruction de la famille.
A l'issue d'une audience lundi, il a été décidé que les ministres de la Justice, des Affaires islamiques et le patron du Conseil national des droits de l'Homme devront soumettre des propositions de loi, au plus tard dans un mois.
Selon certaines associations féminines, environ 800 avortements clandestins ont lieu chaque jour dans le royaume.

http://www.bbc.co.uk/afrique/region/2015/03/150319_morroco_abortion

Conseil des droits de l'Homme à Genève : Les dernières mesures contre la violence faite aux femmes présentées par le CNDH

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a présenté à Genève et à New York les avancées en matière de lutte contre la violence faite aux femmes. Des acquis ont été soulignés par le CNDH, mais également les défis encore à relever pour combattre ce phénomène.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a présenté, récemment à Genève, les actions initiées dans le domaine de la lutte contre la violence faite aux femmes. Lors d'un débat sur la violence à l'égard des femmes en marge des travaux de la 28e session du Conseil des droits de l'Homme, Houria Es-Slami, membre du CNDH, a mis en évidence les réformes juridiques et institutionnelles mises en œuvre afin de faire face à cette problématique. Elle a notamment cité le projet de loi relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes, le projet de loi fixant les conditions d'emploi des travailleurs domestiques et la création de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination.
«La question de l'égalité et de la parité représente une priorité du plan d'action du CNDH», a-t-elle noté, précisant que celui-ci consiste à proposer des amendements législatifs et des mémorandums pour la mise en application de la Constitution ainsi que l'appui aux associations de défense des droits des femmes. Elle a dans ce contexte indiqué qu'une enquête nationale a révélé que le milieu conjugal est le principal foyer de violence à l'égard des femmes avec un taux de prévalence de 55%. À cet effet, le CNDH a publié un mémorandum fixant le cadre normatif qu'il convient d'adopter dans l'élaboration de la loi y afférente. Celui-ci devrait comprendre nécessairement la définition précise de ce phénomène et les mesures de protection, de pénalisation et de réparation des préjudices subis. «Ce cadre s'étend à d'autres mesures de nature préventive et de sensibilisation en relation avec le rôle de l'éducation dans le changement des mentalités», a relevé Mme Es-Slami lors de cette rencontre du Comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme.
Par ailleurs, à New York, le CNDH et la Haute Autorité de la communication audiovisuelle (HACA) étaient présents au siège des Nations unies pour présenter l'expérience marocaine en matière de lutte contre les violences et les stéréotypes à l'encontre de la femme. En marge de la 59e session de la Commission de la condition de la femme, Rabea Naciri, membre du CNDH, a procédé au cadrage conceptuel de la problématique, mettant en avant les acquis ainsi que l'ampleur des défis concernant la lutte contre la violence à l'égard des femmes au Maroc, aussi bien en matière de dispositif juridique que de politique publique, notamment la promulgation d'une loi spécifique sur les violences fondées sur le genre et basée sur les normes internationales. «Aujourd'hui, tout le monde est dans l'attente de ce projet soumis il y a quelques mois et dont l'objectif est de prévenir, protéger et sanctionner ainsi que d'en finir avec l'impunité dans ce domaine», a-t-elle dit devant l'assistance. Elle a aussi informé l'assistance de la prochaine publication par le CNDH d'un rapport thématique sur l'état de l'égalité/parité au Maroc.

http://www.devanture.net/news.php?id=272231

حرب جديدة بين "البي جي دي" ومجلس اليزمي لحقوق الانسان بسبب صورة. ابلاضي: مؤسسة كرتونية فاسدة المواطن لا يريد صدقاتهم بل الكرامة =الصورة

on: 2015/03/19 8:29:10 صباحًا In: أخر واقع الرئيسية لا يوجد تعليقات

علي الصافي -العيون/كود ===

شنت برلمانية العدالة والتنمية خديجة ابلاضي هجوما قويا ضد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون – السمارة محمد سالم الشرقاوي بسبب زيارته رفقة والي الجهة بوشعاب يحضيه الى امرأة مسنة.

وكتبت يوم 17 مارس 2015 على صفحتها "ألم يصنع مثل هؤلاء الفوارق الإجتماعية بفسادهم في مؤسساتهم هل يخفى علينا الأموال الطائلة المهدرة على تلك المؤسسة الكرتونية المسماة اللجنة الجهوية البعيدة كل البعد عن حقوق الإنسان

واضافت "المواطن لا يريد صدقاتهم التي سرقوها منه أنما يريد العدل والكرامة" وكانت صورة لرئيس اللجنة والوالي في زيارتهما الى المسنة التي تبلغ 90 سنة قد تم تسويقها بشكل كبير

http://www.goud.ma/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A-%D8%AC%D9%8A-%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%84-130330/

Maroc – Débat sur l'avortement, Mohammed VI intervient

Maroc – Débat sur l'avortement, Mohammed VI intervient
Le débat sur l'interruption volontaire de grossesse refait surface au Maroc face aux centaines d'avortements clandestins pratiqués chaque jour.Même le roi Mohammed VI s'est emparé du débat, c'est dire si l'IVG préoccupe au Maroc avec pour but un assouplissement de la législation.

Ce lundi 16 mars, les ministres de la Justice Mustafa Ramid, des Affaires islamiques Ahmed Toufiq et le patron du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss el Yazami, ont reçu pour consigne de soumettre des propositions d'ici « un mois maximum ».

Le ministre marocain de la Santé, L. El Ouardi, a expliqué au micro de l'Agence France Presse: « Nous défendons fermement la révision urgente de la loi sur l'avortement dans au moins trois cas: l'inceste, le viol et les malformations fatales ».

A ce jour, l'IVG et reste passible de un à cinq ans de prison au Maroc. Le code pénal sanctionne aussi bien la femme qui avorte que les personnes qui participent à l'acte. Il ne permet que « l'avortement thérapeutique », dans le cas où la grossesse menace la santé.

Des avortements sont toutefois pratiqués illégalement par des médecins, tandis que certaines femmes ont recours à des médicaments ou des plantes présumées abortives.

Bien qu'aucun chiffre officiel n'existe, les associations estiment qu'entre 600 et 800 avortements clandestins sont pratiqués chaque jour, dans des conditions sanitaires parfois désastreuses.

http://www.notreafrik.com/maroc-debat-sur-lavortement-mohammed-vi-intervient/

LA NATION

Festival du cinéma méditerranéen de Tétouan : 13 films en lice pour le Grand Prix

13 films entrent en lice, du 28 mars au 4 avril, pour remporter le Grand Prix Tamouda du cinéma méditerranéen, qui sera décerné lors de la 21ème édition du Festival international du cinéma méditerranéen de Tétouan (FICMT).

Au menu, deux films marocains sont en compétition officielle de longs-métrages, à savoir "Demi ciel" d'Abdelkader Laktaa et "Petits bonheurs" de Cherif Trebak, ainsi que les 2 films italiens "Giovanni Favoloso" de Mario Martoni et "Nos enfants" d'Ivano de Matteo, précise un communiqué des organisateurs.
A cela s'ajoutent des films de la Turquie "Sivas" de Kaan Müjdeci et "Suis ma voie" de Karabey Hseyinu, du Liban "Al Ouadi" de Ghassan Selheb, de la Tunisie "Bidoun 2" de Jilani Saadi, d'Egypte "Assoir el Amar" de Tarek Aryan, de plestine "Oyoun el Harameyya" de Nejoua Najjar, d'Espagne "Fenomenos" d'Alfonso Zarauza, de Géorgie "Terre éphémère" de George Ovashvili, et de la France "Fidelio" de lucie Borleteau.
Ces films entrent également en lice pour les prix du jury, qui porte le nom du réalisateur marocain, Mohammed Reggab, du premier film au nom du réalisateur algérien, Azzedine Mneouar, de la meilleure interprétation masculine, de la meilleure interprétation féminine et du **prix des droits de l'Homme, décerné par le Conseil national des droits de l'Homme au Maroc**, en plus du prix du public, explique la même source.
Le Grand prix du FICMT porte désormais le nom de Tamouda, qui se veut un signe de l'ancrage du festival dans son environnement global.
L'ouverture de cette édition sera marquée également par la présentation, au cinéma espagnol, du nouveau trophée du Festival, élaboré avec brio par le grand artiste Abdelkrim El Ouazzani.
En plus de la compétition de longs-métrages, 15 courts-métrages et 13 films documentaires entreront en lice pour le Grand Prix Tamouda du cinéma méditerranéen. Ils représentent le Maroc, l'Algérie, la Tunisie, l'Egypte, le Liban, la Syrie, la Palestine, l'Espagne, l'Italie, la France et la Grèce.
Le film espagnol "La Isla minima" du réalisateur Alberto Rodriguez sera projeté le 28 mars en ouverture de cette édition, qui sera clôturée avec la projection le 4 avril du long métrage algérien "El Wahrani" (L'Oranais) du réalisateur Lyes Salem.

http://www.lanation.dz/Festival-du-cinema-mediterraneen-de-Tetouan-13-films-en-lice-pour-le-Grand-Prix_a19377.html